

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٩٤

الأربعاء، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أغيمان	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيدة موران
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد غينغ شوانغ
	غابون	السيدة كامبانغوي أنكاسا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيدة مويغاي
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كارويكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوثاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2022/838)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

(تكلمت بالإنكليزية)

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة

الخماسية لمنطقة الساحل (S/2022/838)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة مارتا أما أكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا في إدارتي الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام؛ والسيد إريك تيارى، الأمين التنفيذي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ والسيد زكريا عثمان رمضان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/838، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بوبي.

السيدة بوبي (تكلمت بالفرنسية): أشكر مجلس الأمن على إتاحة

الفرصة لي لعرض تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. منذ آخر جلسة لمجلس الأمن بشأن منطقة الساحل (انظر S/PV.9147)، استمرت الحالة الأمنية في المنطقة في التدهور. ويعني الاستخدام العشوائي للعنف من جانب الجماعات الإرهابية أن آلاف المدنيين الأبرياء يعانون، فيما يضطر ملايين آخرون إلى مغادرة ديارهم. ويؤدي انعدام الأمن إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا. وتعاني النساء والأطفال على وجه الخصوص من عدم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وهم الضحايا الرئيسيون للعنف والتفاوتات المتزايدة.

وفي إطار ذلك، تظل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل عنصرا مهما تقوده المنطقة في سياق الاستجابة لانعدام الأمن في منطقة الساحل. وتكمل هذه المبادرة العمل المتعدد الأوجه الذي تضطلع به الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإقليميين والدوليين. ولذلك، من المؤسف أنه، بالإضافة إلى الصعوبات المالية التي تواجهها القوة المشتركة للمجموعة الخماسية، فقد عانت من الضعف بسبب انسحاب مالي في أيار/مايو. وكان للانقلاب الثاني الذي وقع في بوركينافاسو، في أيلول/سبتمبر، أثر سلبي أيضا على القدرة التشغيلية للقوة وزاد من تقويض التماسك الإقليمي.

وعلى الرغم من تلك التحديات، واصلت القوة المشتركة القيام بعمليات عسكرية عبر القطاعات الثلاثة للقوة المشتركة، وهي القطاع المركزي في منطقة الحدود الثلاثية والقطاع الغربي على الحدود بين مالي وموريتانيا والقطاع الشرقي على الحدود بين تشاد والنيجر. وفي المجموع، نفذت القوة سبع عمليات عسكرية كبرى منذ أيار/مايو. واستشرافا للمستقبل، يجري النظر في بلورة مفهوم جديد للعمليات التي تضطلع بها القوة المشتركة. ومن شأن المفهوم الجديد للعمليات أن يتصدى للتحديات الناجمة عن الحالة الأمنية والإنسانية المتغيرة وانسحاب مالي، مع الاعتراف في الوقت نفسه بالعمليات الثنائية التي تضطلع بها البلدان المجاورة.

وفي غضون ذلك، واصلت الأمانة التنفيذية والعناصر الأخرى للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أنشطتها، بما في ذلك تفعيل سياستها الجنسانية وتدريب القيادات النسائية على الحوار، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي وشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام. واشتركت كيانات المجموعة الخماسية والجهات المانحة في تنظيم أنشطة أخرى لتعزيز منع التطرف العنيف وتمكين السلطات المحلية في مجال إدارة الأمن. وواصلت عدة وكالات وصناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة تنفيذ برامجها دعما للمجموعة الخماسية في منطقة الساحل، بما في ذلك البرامج التي تشمل بناء القدرات الإقليمية في مجالات العدالة الجنائية وإدارة أمن الحدود ومنع تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف.

التفكير في نهجنا الجماعي وأن نكون مبدعين، وأن نتجاوز الجهود الحالية. وفي الأشهر المقبلة، سيكون من الأهمية بمكان أن يواصل أصحاب المصلحة في المنطقة إجراء حوار سياسي سعياً إلى تحقيق أهدافهم الأمنية المشتركة. ولا نزال ملتزمين بالتزام عميقاً بدعمهم في ذلك المسعى، بالعمل عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وهما يقودان حل التوترات الحالية في المنطقة. وفي الوقت نفسه، يمكن إحراز تقدم على المستوى الثنائي. فعلى سبيل المثال، شهدنا مؤخراً سعي السلطات الوطنية في بوركينا فاسو ومالي إلى تعزيز تعاونها الثنائي في مجال الأمن والدفاع.

ومع تدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل، تشدد الجماعات المسلحة قبضتها المدمرة على المنطقة الأوسع نطاقاً. والمناطق الشمالية من الدول الساحلية في خليج غينيا تتعرض بشكل متزايد لانتشار العنف وانعدام الأمن. وفي ذلك الصدد، أبدى الشركاء الدوليون استعدادهم للنظر فعلياً في تقديم الدعم للبلدان المجاورة في خليج غينيا وغرب أفريقيا، بناءً على طلبها. وهذا تطور إيجابي من شأنه أن يعزز المنظمات الإقليمية ذات الصلة في جهودها لمكافحة الإرهاب، ويدعم مبادرات مثل مبادرة أكرأ، ويعزز الاستراتيجيات الوطنية لتحسين الظروف المعيشية والأمن والقدرة على الصمود في أشد المناطق ضعفاً. وسيطلب ذلك مواصلة الحوار بين الحكومات المعنية والشركاء الدوليين لضمان اتساق الدعم مع الأولويات الوطنية والإقليمية.

ولا تزال الأمانة العامة ملتزمة بدعم المنطقة فضلاً عن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لا يمكننا التصدي بفعالية للتحديات المتعددة الماثلة أمامنا إلا بالعمل معاً بطريقة منسقة ومتكاملة. ومن هذا المنطلق، فإن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، تدعم عمل الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل بقيادة الرئيس السابق للنيجر محمدو إيسوفو. ويطلب من الأمين العام ورئيس الاتحاد الأفريقي، تهداف تلك العملية إلى حشد المزيد من الاهتمام والموارد على الصعيد الوطنية ودون

وتمشياً مع ولايتها التي حددها مجلس الأمن، وعلى النحو المنصوص عليه في الاتفاق الفني المبرم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تقديم الدعم للقوة المشتركة. وتعمل البعثة مع المتعاقدين لإيصال المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي إلى الوحدات الأربع التابعة للقوة خارج مالي. ولا تزال التحديات التقنية والتشغيلية مدعاة للقلق، فيما يشكل انعدام الأمن والافتقار إلى الهياكل الأساسية على طول طرق الإمداد تحديات متعددة. وكما ورد بالتفصيل في تقرير الأمين العام، فإن الاختلافات بين الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والتي بلغت ذروتها بانسحاب مالي من المجموعة، زادت من تعقيد تنفيذ دعم البعثة للقوة المشتركة.

ومن خلال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تدعم المنظمة أيضاً القوة المشتركة في تفعيل إطار امتثالها لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويتطلب دحر الإرهاب والتطرف العنيف استجابة شاملة لن تتحقق من خلال المكاسب العسكرية وحدها. ومن المهم كفاءة أن تدمج القوة المشتركة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في صميم عملياتها. وإلا فإنها تهدد بتعزيز زيادة الأرض الخصبة للجماعات المتطرفة العنيفة، مما يتسبب في معاناة متزايدة باستمرار للسكان. وبالمثل، وعلى المستوى الوطني، ينبغي لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل كفاءة أن تركز استراتيجياتها العسكرية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بشكل كامل على حقوق الإنسان وأن تضع حماية جميع السكان في صميمها، بما في ذلك عندما تتشارك مع جهات فاعلة من غير الدول للعمل إلى جانب الجيوش الوطنية.

وهناك حاجة ماسة إلى تحقيق إنجازات منسقة في استجابتنا للتطرف العنيف. وإذا أخفقنا في ذلك الجهد، فإن آثار الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة ستكون محسوسة في مناطق أبعد من منطقة الساحل، بل والقارة الأفريقية. ونحن بحاجة إلى أن نعيد

بيد أنه نظرا لأنه يتعين على المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أن تواصل مهمتها مع البلدان الأخرى، كان من الضروري إجراء استعراض للمفهوم الاستراتيجي للعمليات، وبدأت عملية النظر الاستراتيجي في إعادة تشكيل جديدة للقوة في نيامي بعقد الاجتماع الاستثنائي الرابع عشر للجنة الدفاع والأمن في ٢١ أيلول/سبتمبر واجتماع وزراء الدفاع في ٢٢ أيلول/سبتمبر. واتخذ عدد من القرارات بشأن الشكل الجديد للقوة المشتركة ووضعت خريطة طريق تنص على عقد اجتماع للخبراء العسكريين في واغادوغو واجتماع للوزراء في نجامينا، كان من المقرر عقدهما في موعد أقصاه ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. ومما يؤسف له أنه نظرا للأحداث التي وقعت في بوركينا فاسو وتشاد، لم يتسن عقد هذين الاجتماعين. بيد أنه من المقرر الآن عقد اجتماع الخبراء العسكريين في نواكشوط في ٥ كانون الأول/ديسمبر. وفي غضون ذلك، ما فتئ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ينظر في تمديد الولاية الخامسة للقوة المشتركة، وهي ولاية أقرها مجلس الأمن.

خلال الولاية الحالية، وعلى الرغم من الصعوبات الكثيرة، تمكنت القوة من القيام بعمليات، على النحو المبين في التقرير. وقد أسهمت النتائج الإيجابية بطرق مختلفة في تحسين البيئة الأمنية في منطقة العمليات. وتم تحييد الجماعات الإرهابية المسلحة، وإلقاء القبض على عدد من أعضائها، وضبط مئات الأسلحة وآلاف طلقات الذخيرة وكميات كبيرة من المخدرات. وتم تسليم كل ذلك إلى السلطات الإدارية الوطنية في الإقليم الذي جرت فيه العمليات ذات الطابع القضائي. وبما أن الولاية تنص على أنه يجب أن يكون للقوة شرطة وقائية وتحقيقية يمكنها دعم العمل العسكري، فإن إضفاء الطابع القضائي على ميدان عمليات القوة المشتركة أصبح الآن حقيقة واقعة. وينعكس ذلك في الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم، وسلمهم ضباط الشرطة العسكرية إلى وحدات التحقيق المتخصصة ونقلوا إلى الوحدات القضائية المتخصصة في دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لاتخاذ إجراءات جنائية. وعلى مدى العامين الماضيين، أُلقي القبض على أكثر من مائة شخص، معظمهم اعتقلوا في عام ٢٠٢٢

الإقليمية والإقليمية والدولية واقتراح طرق مبتكرة للتصدي لتحديات الأمن والحوكمة والتنمية في المنطقة. وستواصل المبادرة أيضا مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في المنطقة لمعالجة تلك المسؤولية المشتركة. وفي الوقت الذي ننتظر فيه توصيات ذلك التقييم المستقل، نتطلع إلى استمرار الدعم المقدم من مجلس الأمن، للعمل من أجل إيجاد منطقة ساحل مستقرة ومسالمة وأمنة ومزدهرة. وفي مواجهة التهديدات المتزايدة للمنطقة وخارجها، نحث المجتمع الدولي على الاستمرار في التواصل مع سكان المنطقة بروح من المسؤولية المشتركة والتضامن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة بوبي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد تيارى.

السيد تيارى (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئ غانا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

أود أيضا أن أشكر السفير أغيمان على دعوته لتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وجميع أعضاء المجلس على اهتمامهم بإحاطتي اليوم في هذا السياق بالذات، الذي ننظر فيه في كيفية الإسهام بشكل أفضل في مكافحة الإرهاب في المنطقة التي تعمل فيها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأود أن أهنئ الأمين العام على نوعية التقرير (S/2022/838) الذي عرض للتو، وأن أزجي له خالص الشكر على التزامه وثباته في دعم قضية المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

لعله لم يرغب عن انتباه مجلس الأمن أن انسحاب مالي في ١٥ أيار/مايو من جميع كيانات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك قوتها المشتركة، أغرق منظمنا دون الإقليمية في أزمة مؤسسية، تشعُر القوة المشتركة بآثارها بشدة أكبر. وتشمل عواقب الانسحاب نقل المقر من باماكو إلى نجامينا، وتعليق الدعم الذي تقدمه القوة المشتركة لعمليات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، واستحالة تنفيذ عمليات مشتركة في المحاور الثلاثة، على النحو المنصوص عليه في المفهوم الاستراتيجي للعمليات.

والأمن الدوليين. والواقع أن الأمين العام قال ذلك في عدة مناسبات. وكانت تلك دائما رسالة قادة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. إن النضال الذي تخوضه دولهم ليس لصالح بلدان المجموعة الخماسية وحدها. ومن الواضح اليوم أن الوضع بات أكثر إثارة للقلق مما كان عليه في عام ٢٠١٧، عندما تم إنشاء القوة العسكرية المشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود والاتجار بالبشر في حيز المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. واليوم، انفجر السد الذي كانت تشكله بلدان مثل بوركينا فاسو، مما تسبب في انتشار الإرهاب إلى بلدان خليج غينيا. وأكرر القول إن هذا أمر محزن للغاية.

ولحسن الحظ، أعلن مفوض الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للشؤون السياسية والسلام والأمن، السيد عبد الفتاح موسى، قبل بضعة أيام في واغادوغو، أن الجماعة الاقتصادية بدأت تفكر في دورها ليتسنى لها مساعدة أعضائها في مسائل من قبيل الإرهاب والعمل الإنساني لأنه، وكما قال، لا يمكن للمرء أن يتحدث عن العودة إلى النظام الدستوري في بلد يخضع لسيطرة الإرهابيين ويعاني من مشاكل إنسانية خطيرة. وعلى وجه الخصوص، كشف السيد موسى عن أن مؤتمر القمة المقبل للجماعة الاقتصادية سيتناول مسألة تفعيل إطار مكافحة الإرهاب في المنطقة دون الإقليمية وأن الأمر سيتعلق بالنظر، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في كيفية تعبئة قوة لمساعدة بوركينا فاسو، لأن المشكلة إقليمية.

ونحن جميعا نعي جيدا أنه على الرغم من الجهود التي لا يمكن إنكارها للقوة المشتركة والمبالغ الكبيرة من الأموال التي تنفقها البلدان لبناء القدرات وتجهيز قواتها الدفاعية والأمنية بوسائل مختلفة - وعلى حساب القطاعات الاجتماعية الأساسية الأخرى - لا تزال الحالة الأمنية تتدهور تدهورا كبيرا، كما جاء في تقرير الأمين العام. ويقوض هذا الوضع الأمني المتدهور الإجراءات الإنمائية للمجموعة الخماسية لأنه ببساطة لا يمكن تنفيذها.

إن صمود سكان منطقة الساحل والأمل الذي تعلقوا به لفترة طويلة في أن يروا نهاية النفق يُسحان المجال تدريجيا للغضب والإحباط

وحده. وكان لهذه العمليات، التي نُفذت مع الاحترام الصارم لحقوق الإنسان وبدعم من الشركاء الدوليين والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأطراف أخرى كثيرة، نتائج متباينة بالنظر إلى ضخامة التهديد.

واليوم، باتت القوة المشتركة تتميز بتحسين حماية المدنيين في عملياتها تحسينا كبيرا وبالعيش بين السكان المدنيين في مناطق عملياتها. وبغية تعزيز العمل العسكري لحماية المدنيين، شرعت الأمانة التنفيذية، بالتعاون مع القوة المشتركة، في عملية لوضع استراتيجية إقليمية لحماية المدنيين بدعم تقني من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من خلال مشروعها لدعم القوة المشتركة في تنفيذ إطار الامتثال. وستُترجم هذه الاستراتيجية، التي نأمل أن تُوضع في صيغتها النهائية في أقرب وقت ممكن، إلى خطة عمل تنفيذية ستساعد، عند تنفيذها، في تعزيز التعاون والثقة بين قوات الدفاع والأمن والسكان للاستفادة من أعمالها.

وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق التقني الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، نرحب باستمرار الدعم التشغيلي واللوجستي الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في مالي لكتائب القوة المشتركة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وحتى لو تحققت هذه الاستمرارية من دون الحاجة إلى اجتماع ثلاثي، سيكون من الجيد النظر في عقد اجتماع رسمي بين الأطراف الثلاثة بعد التصديق على المفهوم العام الجديد للعمليات. والواقع أن أعضاء المجلس يتذكرون أنه أجريت دراسة استقصائية واحدة على الأقل بشأن تصور دعم البعثة للقوة المشتركة وقُدمت اقتراحات عقب تحديد أوجه القصور. ومع أخذ أوجه القصور هذه في الاعتبار، قدم الأمين العام مقترحات إلى مجلس الأمن، لا يزال بعضها مناسبا لأن الأمم المتحدة يجب أن تقدم دعما لوجيستيا تشغيليا وتكتيكيا واستراتيجيا للقوة المشتركة، يجري تمويله من الاشتراكات المقررة - ولسبب وجيه.

وتوضح الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام بجلاء أن استمرار الإرهاب المتزايد في منطقة الساحل يشكل تهديدا خطيرا للسلام

للاستثمارات ذات الأولوية، الذي سيكون موضوع حلقة عمل تُعقد يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر في نيامي. ويحدونا الأمل في تقديم هذه الوثائق الهامة، فضلا عن المفهوم العام الجديد للعمليات، إلى سلطات المجموعة الخماسية التي نتوقع أن تجتمع قريبا جدا.

قبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على الحاجة الملحة والضرورية لتشجيع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وقبل كل شيء، تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم لها. وأود أن أشكر الأمانة العامة للمساعدة التي أكدت مجددا من فورها دعمها الكبير لهذه المبادرة الإقليمية الأصلية في مكافحتها لخطر الإرهاب والتطرف العنيف في منطقتنا. ومن غير المعقول اليوم أن نتصور ألا تبدأ مكافحة الإرهاب في الجزء الأوسط من منطقة الساحل أو ألا تعتمد على المبادرات القائمة للحد من اتساع نطاق الإرهاب ليشمل بلدان خليج غينيا، أو حتى منعه. وفي مداولات المجلس السرية، أحث أعضاءه على فهم خطورة الحالة ومراعاة الواقع الميداني - وهو واقع يشير بوضوح إلى أننا نمر بمرحلة خطيرة وأنه من دون استجابة سريعة وعاجلة، ينبغي أن نخشى ظهور تهديد أكبر للسلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تيارى على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد رمضان.

السيد رمضان (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس - سفير بعثة غانا الدائمة لدى الأمم المتحدة - على منحي شرف تقديم إحاطة لمجلس الأمن لأقدم له تحليلي، بصفتي خبيرا مستقلا، بشأن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وهي قوة متعددة الأطراف أنشئت نتيجة للحاجة إلى الاستجابة للمسائل الأمنية المعقدة والمتشابكة في منطقة الساحل والصحراء - ساحل يحتضر غير أنه يأبى أن يسلم الروح. وسأناقش نوع وطبيعة التهديدات فضلا عن خصائص الدول التي تؤثر عليها. وسأدلي بنسخة مختصرة من بياني.

أولا، لا بد من الإشارة إلى أن انزلاق منطقة الساحل في حلقة مفرغة بدأ مع الجفاف الكبير في عام ١٩٧٣، وهو جزء مما نشهده

تجاه السلطات العامة وبعض الشركاء الدوليين. وكان هذا الشعور، الذي يتقاسمه السكان على نطاق واسع، هو السبب الرئيسي الذي ساقه الجيش لتبرير التغييرات غير الدستورية في النظام. ويعوق عدم الاستقرار السياسي المقترن بالأزمة الأمنية مبادرات الاستجابة المتخذة حتى الآن لاحتواء التهديد، الذي يتجلى في فقدان الدول السيطرة على مناطق متزايدة من أراضيها الوطنية ونزوح الملايين من الناس.

ويتيح لي ذلك الفرصة لأشيد بالإجراءات الدينامية التي تتخذها وكالات الأمم المتحدة في البلدان المتضررة للمساعدة في رعاية ملايين النازحين داخليا. ومن الواضح أن الرغبة الأشد لدى جميع هؤلاء الناس، ومعظمهم من النساء والأطفال، هي العودة إلى قراهم والعيش فيها بكرامة، حتى لو فعلوا ذلك في فقر، لأن ما يعانونه في المخيمات لا يطاق.

إن بلدان الساحل بشكل عام، والمجموعة الخماسية بشكل خاص، قد أضعفتها إلى حد كبير أزمات متعددة الأوجه - أمنية وإنسانية واقتصادية ومناخية، وما إلى ذلك - على الرغم من أنها مترعة بإمكانات هائلة. ولذلك، هناك العديد من التحديات الهائلة التي يتعين مواجهتها إذا كنا نريد تعزيز السلام والأمن والتنمية والنمو الشامل للجميع في منطقة الساحل. ولهذا السبب، نرحب بمبادرة الأمين العام لإجراء تقييم استراتيجي مشترك للأمن والتنمية في منطقة الساحل، ينسقه رئيس النيجر السابق، السيد محمدو إيسوفو، ونعلق آمالا كبيرة عليها. ويحدونا أمل قوي في أن تحظى هذه المبادرة بالدعم والمساعدة من المجتمع الدولي وجميع شركاء وأصدقاء منطقة الساحل في تنفيذ التدابير القوية التي سيوصي بها الفريق المستقل الرفيع المستوى.

وفي غضون ذلك، أؤكد من جديد التزام رؤساء الدول الراسخ بمواصلة العمل معا لأن الأسباب التي تبرر إنشاء المجموعة الخماسية وقوتها المشتركة باتت أكثر أهمية اليوم. وهذا ليس وقت الاستسلام. والواقع أن العكس هو الصحيح، كما يتضح من الاجتماعات العديدة التي ذكرتها للتو والأنشطة المستمرة للأمانة التنفيذية والقوة المشتركة ووضوح استراتيجية جديدة للتنمية والأمن وصياغة البرنامج الجديد

ولذلك أنشئت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في عام ٢٠١٤ لتوفير استجابة متضافرة لجميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية التي تتسم بها المنطقة. واختارت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل نهجا ثلاثي المحاور يركز على الحوكمة والتنمية والأمن. ولذلك، فإن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أداة للتعاون الأمني جديرة بالثناء. ففي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أعلن رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل عن تشكيل قوة عسكرية مشتركة لمكافحة الإرهاب، أنشئت في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٧ باسم القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وقد اعتمد الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مفهوم عملياتها من خلال القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧). وأذن مجلس الأمن بالنشر الفوري لقوة لمدة ١٢ شهرا، قابلة للتجديد، بهدف مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر بغية تهيئة بيئة آمنة بالقضاء على أنشطة الجماعات الإرهابية والمسلحة واستعادة الأمن والسلام وفقا للقانون الدولي.

ومهمة القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في ذلك الصدد، هي القيام بعمليات وفقا لولاية مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من أجل احتواء التهديد الإرهابي. وكما أوضحت الأمانة العامة للمساعدة، تمتد عمليات القوة المشتركة عبر ثلاث مناطق من موريتانيا إلى تشاد: المنطقة الشرقية تشمل النيجر وتشاد، والمنطقة الوسطى تشمل مالي وبوركينا فاسو والنيجر، والمنطقة الغربية تشمل مالي وموريتانيا.

وفيما يتعلق بسجل إنجازات القوة المشتركة بعد ثماني سنوات من إنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبعد خمس سنوات من نشرها، أرى أنه على الرغم من أنه كان للقوة المشتركة نوايا نبيلة، فإن النتائج التي حققتها حتى الآن تبدو مختلطة، أو في الواقع غير كافية. ولم تتمكن الدول من توفير الوسائل اللازمة لتحقيق أهدافها. وبطبيعة الحال، تطورت الحالة بسرعة. وقد استوفيت بعض المتطلبات، مثل إنشاء مراكز القيادة الموحدة، ومراكز القيادة المشتركة لمسرحة العمليات

اليوم. واتسمت التطورات في منطقة الساحل على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية بالتهديدات الأمنية الناشئة. وواجهت منطقة الساحل والصحراء صدمات طبيعية - مثل تغير المناخ، بما في ذلك الجفاف والفيضانات - فضلا عن الهجمات المنتظمة، بما في ذلك الهجمات الجوية والأوبئة والجوائح وغيرها من المصاعب. كما واجهت صدمات سياسية، بما في ذلك الانقلابات وحركات التمرد والحروب الأهلية، ومؤخرا جدا، الإرهاب والجريمة المنظمة.

والنتيجة هي أن الدول التي تشكل جيوسياسيا جزءا من الساحل - أقول جيوسياسيا لأن هناك ٢٢ بلدا في منطقة الساحل الكبرى وهناك أيضا منطقة ساحل جغرافية وجيوستراتيجية، بحيث تكون بالتالي جزءا من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل - ضعيفة وهشة وسريعة التأثير ولديها قدرات مؤسسية بشرية ضئيلة. وتواجه بعض تلك الدول صعوبات هائلة في ضمان أمن أراضيها ولديها مناطق غير خاضعة للحكم أو سيئة الإدارة أكبر من المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة الفعلية. ولذلك فإن بعض تلك الدول تواجه اضطرابات داخلية. وفي تلك البلدان، ظل بناء الدولة القومية مشروعا غير مكتمل. والأسوأ من ذلك أنه ليس لدى المجتمعات التي تشكل سكان العديد من دول الساحل تطلعات مشتركة. ولذلك كان إنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مبادرة تعاون إقليمي جديرة بالترحيب.

وكان لانهباء ليبيا في عام ٢٠١١ تأثير غير مباشر على الوضع في مالي، الذي كان بدوره مززع الاستقرار. وقد عملت عملية سيرفال التي نفذها الجيش الفرنسي في ذلك الوقت كمنطقة عازلة ومنعت مالي من التفكك والوقوع في أيدي الإرهابيين. وبدءا من تلك الفترة، رسخت الجماعات الإرهابية نفسها تدريجيا في جميع أنحاء منطقة الساحل ومن قواعد في منطقة الساحل بسبب أن ليبيا صارت بؤرة ساخنة. وبعد فترة وجيزة من تدخل عملية سيرفال، شعرت البلدان الخمسة - بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر - بالحاجة الملحة والضرورية لإنشاء إطار إقليمي متبادل للاستجابة للتهديدات الأمنية، التي أصبحت شاملة ومختلطة.

لا سيما وأن الالتزام المستمر من جانب الشركاء التقنيين والماليين لا يزال غير مؤكد. ونخشى أيضا فتور همّة المانحين فيما يتعلق بالعمليات الطويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، فإن الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومعظمها فقيرة، غير قادرة على ضمان مساهماتها المقررة في تشغيل القوة. والتحول باستمرار إلى التمويل الخارجي، الذي يكون مقداره وانتظامه خارج نطاق سيطرتنا، للعمليات العسكرية الواسعة النطاق يثير مسألة استدامة الجهود وقدرة الدول على ضمان أمنها.

وأود أن أشدد على ثلاثة مجالات ضعف.

إن نقطة الضعف الأولى للقوة المشتركة سياسية، لأنها لا تملك ولاية قوية جدا من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق، الأمر الذي كان من شأنه أن يوفر التوجيه والمزيد من التركيز وأن يكون له صدى أكبر بكثير.

ونقطة الضعف الثانية هي القدرة. تكافح القوة المشتركة لكي تصبح جاهزة للعمل بسبب عدد من التحديات، بما في ذلك التحديات اللوجستية والمالية والاستراتيجية والبشرية. وبما أن الأمن مسألة تتعلق بسيادة الدولة، وجراء اللجوء دائما إلى الشركاء، أليست بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل عرضة لخطر الوقوع في فخ التبعية المالية؟ والواقع أنه في سياق المزج بين التهديد وقدرة الجماعات الإرهابية المسلحة على الصمود، فإن الاعتماد على الوسائل الذاتية لمكافحة الإرهاب أمر غير واقعي وغير مستدام شأنه شأن عدم امتلاك الوسائل اللازمة لتنفيذ السياسات الخاصة بالبلد.

ونقطة الضعف الثالثة مؤسسية. إن ضعف مؤسسات منطقة الساحل والاختلال الجزئي في أداء دور قوات الأمن الوطني وضعف استراتيجيات الأمن القومي والضعف المؤسسي للدول، في الحقيقة، لا يتيح لنا التفكير في بذل جهود مستدامة مستمرة.

وتتطلب الاختتام الرسمي لعملية برخان وإغلاق الآلية التنفيذية القائمة، التي استندت إلى تضافر القوات، أي القوات الوطنية والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية برخان وبعثة

النهائية في بامكو، وبناء مراكز قيادة للسواتل في وور، وتنفيذ القوة المشتركة لأكثر من ٢٠ عملية، فضلا عن تعزيز قدراتها من خلال التدريب. ونحن نعمل في منطقة تمتد بطول ٥٥٠٠ كيلومتر وعرض ١٠٠٠ كيلومتر. وفي رأبي أن تلك النتيجة جيدة بالتأكيد ولكنها لا ترقى إلى مستوى التوقعات ولا تتناسب مع التحدي الإرهابي.

ودعونا ننظر الآن إلى حدود إمكانات القوة المشتركة والعقبات التي تواجهها. لم تتمكن القوة من الحصول على ولاية قوية من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة جنود القوة المشتركة على الوفاء بولايتهم المتمثلة في مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود محدودة جدا بسبب نقص أو تقادم وسائل نقل اللوجستيات الجوية والبرية التكتيكية، فضلا عن عدم فعالية المعلومات الاستخبارية لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه حتى قبل ظهور الإرهابيين، لم تكن جيوشنا مجهزة تجهيزا جيدا. وقد أنشئت الجيوش وتطورت بروح من الأمن التقليدي وفوجئت بظهور إرهابيين يشنون حربا غير متناظرة. ولم تكن جيوشنا مستعدة لذلك التحدي، سواء من حيث المعدات أو التدريب.

ولذلك، يظل الدعم اللوجستي للقوة المشتركة يشكل تحديا دائما نظرا لحجمها، الذي يتراوح بين ٥٠٠٠ إلى ما يقارب ١٠٠٠٠ جندي، ونطاق منطقة عملياتها. ولذلك، فإن الدول الأعضاء ملزمة باللجوء مرارا وتكرارا إلى الشركاء التقنيين والماليين للحصول على الدعم اللوجستي.

بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد الميزانية السنوية للقوة المشتركة بمبلغ ٤٢٣ مليون يورو. ومنذ عام ٢٠١٨ وحتى الآن، تلقت القوة المشتركة ما يزيد قليلا عن ٥٠ في المائة مما كان من المفترض أن يكون ميزانيتها السنوية. ويظهر انطباع واضح بأنه على الرغم من النوايا الحسنة والوعود التي قطعت في مؤتمر المانحين المعقود في بروكسل، لم تتم التعبئة بشكل فعال لجمع المبلغ المطلوب لتشغيل القوة. وتعاني القوة المشتركة من عدم اليقين الدائم بشأن الميزانية،

نهج ينطوي على تشاطر التجارب والخبرات فضلا عن تعزيز التعاون. ومن شأن هذا الرابط أن يربط أفريقيا الساحلية بمنطقة الساحل وأن يربط منطقة الساحل بحوض بحيرة تشاد وأن يسمح للجميع بالاستفادة من التآزر في هذا الكفاح الطويل الأمد الذي يتطلب جهودا دؤوبة ومتواصلة.

ولدي عدة توصيات. يجب أن نعزز المفهوم الجديد للملكية والدعم من قبل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل للعمليات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تقوم بها جيوش البلدان الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويجب أن نعزز العمليات الثنائية. كما يجب أن نجد مراكز قيادة السوائل؛ وأن ننشئ مركز قيادة للقوة يُحدد محتواه وموقعه الجديد لاحقا؛ وأن نُؤجل تناوب أفراد مركز القيادة المشترك لمسرح العمليات وأن نواصل القيام بأنشطته بشكلها الحالي إلى حين اعتماد المفهوم الجديد.

والحل الأمني لمشاكل منطقة الساحل ضروري بالتأكيد، لكنه لا يكفي لإقامة ثقافة سلام دائمة. ويمكن أن تؤدي الحالة السياسية غير المستقرة في بعض بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وانعدام الأمن في المنطقة ووجود اللاجئين في منطقة التدخل والتدهور الاقتصادي التدريجي إلى نشوب نزاعات، مما يقوض جهود التنمية.

وأشير إلى أن الدافع، أساسا، في جوهره هو الإرهاب. لكنه يعتمد أيضا على القدرات والفرص. وقد تبين أن تحول الناس من الغلو إلى التطرف العنيف يستغرق ما بين ستة أشهر و ١٨ شهرا. ولذلك، يجب أن نركز على المنع. ويجب أن نغير نهجنا إزاء مكافحة التمرد بمرعاة الجانب غير القتالي من نهج يركّز على السكان. ويجب أن نعيد بناء الدولة في منطقة الساحل وأن نزودها بالقدرات اللازمة. ويجب أن تقوم الدولة بدور القائد والمنظم والشريك والحامي والمقاتل والخبير الاستراتيجي. ولا ينبغي أن تقف تنتظر.

وفرادى دول الساحل صغيرة مقارنة بالمهمة الكبيرة. ويجب أن تعمل معا لتحقيق أقصى استفادة من ميزتها النسبية. ولا بديل عن تحسين التضامن الإقليمي والتعاون الإقليمي الأوسع نطاقا لتحقيق تلك الرؤية.

الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، استعراضا للآلية التنفيذية للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فضلا عن قدراتها التشغيلية. وعلينا أن نتولى بالشجاعة لإجراء ذلك الاستعراض.

ما هي الآفاق والمسار الأمن للمضي قدما على المدى القصير والمتوسط؟ كان أينشتاين يحب أن يقول إن الجنون هو فعل نفس الشيء مرارا وتكرارا وتوقع نتائج مختلفة. ويجب علينا أن نغير بشكل تام الحالة ونفسيرنا لها وأن نفهم الخطر الجسيم الذي يشكله الإرهاب. واليوم انتقل الإرهاب من الشمال إلى وسط القارة وهو يشكل تهديدا خطيرا لأفريقيا الساحلية، حيث انتقل من الغرب إلى الشرق.

وبغية كفاءة التشغيل الكامل للقوة المشتركة، سيتعين التغلب على عدد من التحديات التنظيمية والتشغيلية.

أولا، يجب أن نلبي احتياجات القوة التشغيلية، وعلى رأسها احتياجاتها اللوجستية، تمشيا مع معايير القوة. ويجب أن نكفل استدامتها. ويجب علينا أيضا أن نحافظ على علاقات طيبة مع السكان. ومن المؤسف والمحزن على حد سواء أن قوات الدفاع والأمن كثيرا ما تتهم بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، مما يسمح في كثير من الأحيان للجماعات الإرهابية المسلحة بتأسيس عمليات التجنيد التي تقوم بها على الحقد والانتقام. إن كسب القلوب والعقول هو الخطوة الأولى في الحرب ضد الإرهاب. ويجب أن نعيد بناء وتجهيز مراكز القيادة المشتركة لمسرح العمليات التي نقلت إلى انجمينا، وأن نكفل قابلية التشغيل البيئي للإجراءات والوسائل، وأن نحشد القدرات الجوية لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويثير انسحاب مالي، وهي طرف رئيسي في القوة المشتركة، الشكوك حول مفهوم القوة للعمليات من خلال إيجاد عدم تواصل جغرافي في منطقة العمليات جراء عزل موريتانيا. وهذا يجعل من الضروري إعادة تحديد مفهوم جديد للعمليات يأخذ الحالة الجديدة في الاعتبار.

وأخيرا، يجب أن نفتح المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أمام البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية التي ابتليت بالإرهاب، وهو

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمانة العامة المساعدة والأمين التنفيذي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على إحاطتهما.

وكما تم التأكيد عليه، فإن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في أزمة. إنها أزمة مؤسسية ناجمة عن قرار مالي بمغادرة المجموعة. وهي أزمة سياسية تتطلب العودة إلى النظام الدستوري في مالي وبوركينا فاسو وتشاد، على النحو الذي طلبه الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. إنها أزمة أمنية، لأن التهديد الإرهابي لم يعد مقتصرًا على منطقة الساحل بل ينتشر أيضًا إلى شمال بعض الدول الساحلية. وأخيرًا، إنها أزمة إنسانية تتفاقم بسبب الحرب التي تشنها روسيا في أوكرانيا. وكل ذلك على خلفية تحديات هيكلية في مجالي التنمية والتكيف مع تغير المناخ.

يجب على المجتمع الدولي أن يواصل التعبئة المكثفة لدعم منطقة الساحل. ويجب ألا ننسى كل ما تم تحقيقه. إن تحالف منطقة الساحل يضم أكثر من ١٧ شريكًا و ٢٠٠ مشروع، وخاصةً في مجالات التنمية الريفية والطاقة والتعليم، يبلغ مجموعها أكثر من ٢٦ بليون يورو، وهي مخصصة لأولويات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والدول الأعضاء فيها.

منذ عام ٢٠١٧ نفذت القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية عشرات العمليات، قادهما آلاف الجنود والضباط الذين تعلموا القتال معا من أجل قضية مشتركة. يجب أن نقدر هذا التقدم وأن نواصل ذلك الدعم لمنع التراجع. غير أن هذه الجهود ليست كافية لتحقيق الاستقرار في المنطقة. ولذلك يجب أن نغير نهجنا.

وترحب فرنسا بقرار الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أن يطلبوا من الرئيس السابق إيسوفو إجراء تقييم مستقل للدعم الدولي لمنطقة الساحل. فهذا التقييم ضروري لغرض استعراض الجهود المبذولة حتى الآن واقتراح حلول مبتكرة.

اليوم، يجري اختراق أسوار أفريقيا من جميع الجهات. إن التهديد الإرهابي حقيقي. فمنطقة الساحل غنية بالموارد، سواء من حيث التربة أو تحتها. ولكن القيمة المضافة الحقيقية لتلك الموارد هي كفاءة الأمن والاستقرار.

وأخيرًا، يشكل شباب الساحل قوة دافعة. إنهم يدركون أن أعدادهم - ٦٥ في المائة من السكان - تمثل قوتهم. الشباب على اتصال كبير، في عالم أصبح فيه العالم الافتراضي حقيقة واقعة.

ينبغي توجيه جهود بناء القدرات نحو الجماعات النسائية. إذ تمثل النساء ٥٥ في المائة من السكان. ولا يمكننا تجاهلهن. فالنساء صانعات سلام، وكذلك منظمات المجتمع المدني بكل ديناميتها. ويجب تشجيع وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني بوصفها نظيرة للدولة وحاملة للواء الأمل في التغيير في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

خيرًا، يجب النظر إلى القطاع الخاص على أنه شريك أساسي للدولة في جهودها الرامية إلى توفير فرص العمل للشباب. ويجب أن نصلح القطاع الخاص، وأن نهيب البيئة اللازمة له لكي يتطور ويزدهر. وحتى يومنا هذا، فإن القطاع الخاص غير رسمي أساسًا بطابعه، لأن الدولة في القطاع الرسمي لديها دائمًا هيمنة تامة على الموارد القيمة التي تدر الأموال. ومن الممكن إيجاد حلول من خلال القطاع الخاص والمبادرات الخاصة. ولذلك، يجب أن نهيب الظروف المناسبة لذلك.

(تكلم بالإنكليزية)

أنا ممتن جدًا لأعضاء مجلس الأمن على تخصيص الوقت للاستماع إلى إحاطتي بشأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. أود أن أعرب عن شكري الجزيل للممثل الدائم لغانا، رئيس مجلس الأمن في هذه الجلسة، على دعوتي إلى هذا المنتدى المكرس للسلام والأمن العالميين. بارك الله فيكم وجعل غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مكانًا أفضل للعيش.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد رمضان على إحاطته.

والشباب والدفاع عن حقوق الإنسان. لقد كانت هذه هي الرسالة التي نُقلت في مؤتمر قمة مونبلييه الذي نظمه الرئيس ماكرون قبل عام.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي والأمين التنفيذي تياري على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات.

يتزايد قلق الولايات المتحدة إزاء الأزمات الأمنية والإنسانية والسياسية التي تتكشف في منطقة الساحل. فقد شهدت المنطقة زيادة كبيرة في قوة ونفوذ الجماعات المتطرفة العنيفة. إن التهديدات التي يتعرض لها المدنيون، والتقارير عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ومستويات النزوح والاحتياجات الإنسانية آخذة في الازدياد. ومع ذلك، يمثل استيلاء عسكري آخر على السلطة في بوركينا فاسو أحدث مؤشر على التراجع الديمقراطي في المنطقة. وتظل الحالة في منطقة الساحل تمثل أولوية ملحة لمجلس الأمن.

لدى الولايات المتحدة اعتقاد راسخ بأن عدم الاستقرار في منطقة الساحل هو مشكلة أمنية وحلها الحكم الديمقراطي. إن التطرف العنيف يزداد حين تغيب سلطات الدولة، ويكون تقديم الخدمات ضعيفا، والديمقراطية هشة أو عابرة، ويتعذر الوصول إلى العدالة، ويسود الإقصاء الاقتصادي والسياسي. إن النمو السكاني والتشريد وتغير المناخ تقاوم إخفاقات الحكم هذه من خلال تقييض سبل العيش التقليدية وخلق منافسة جديدة على الموارد الحيوية. وتتأثر النساء والشباب بتلك التحديات بصورة مفرطة، مما يغذي قدرا أكبر من عدم المساواة والظلم.

وبوصف الولايات المتحدة موردا رئيسيا للمساعدة الإنسانية الثنائية وأشكال أخرى من المساعدات فإنها تحث حكومات منطقة الساحل على التركيز على الدوافع الهيكلية لعدم الاستقرار من أجل بناء ميثاق اجتماعي جديد مع شعوبها وإرساء الأساس للسلام والأمن الدائمين. توجد في الوقت الحالي ثلاث من حكومات منطقة الساحل الخمس - بوركينا فاسو وتشاد ومالي - ليست منتخبة ديمقراطيا ولا بقيادة مدنية. وهذا يزيد من التوترات ويحد بشكل كبير من قدرة الشركاء الأجانب على توفير المساعدة الأمنية ومساعدات أخرى. ومن

أولا، فيما يتعلق بمسألة التمويل، دعمت فرنسا والاتحاد الأوروبي وشركاء آخرون القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية. وتواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تقديم الدعم اللوجستي، ولكن المجتمع الدولي لم يتمكن من حشد الموارد اللازمة. ولذلك تدعو فرنسا إلى توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام الأفريقية، بما في ذلك من خلال الأنصبة المقررة للأمم المتحدة أو في سياق آلية مبتكرة تجمع بينها وبين المساهمات الثنائية.

ثانيا، يجب تحديد الصيغة الصحيحة. بالنظر إلى التهديد المتطور، لا يمكننا أن نقتصر على البلدان المؤسسة للمجموعة الخماسية. فيجب علينا أيضا النظر في مبادرات إقليمية أخرى، مثل مبادرة أكر، وجميع الوسائل الممكنة لتعزيز التعاون بين بلدان منطقة الساحل والبلدان الساحلية. ويجب أن يواكب الحلول الإقليمية تعزيز الجيوش الوطنية.

لقد أعلن الرئيس ماكرون انتهاء عملية برخان، لكنه أكد أيضا دعم فرنسا المستمر لدول المنطقة. وستواصل فرنسا تقديم المساعدة إلى من يطلبونها، وذلك من خلال نهج الشراكة ودعمها للاستراتيجيات الوطنية للدول المعنية.

ثالثا وأخيرا، يجب أن يكون تعزيز سيادة القانون من الأولويات. وترحب فرنسا بالتزام المجموعة الخماسية والاتحاد الأفريقي بوضع أطر للامتثال لحقوق الإنسان، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي. ندعو إلى مواصلة تلك المبادرات وتعزيزها. ومع ذلك، يجب أن نعارض أي مبادرة من شأنها أن تُرجع الحريات الأساسية إلى الوراء تحت ذريعة مكافحة الإرهاب. فهذا هو النهج الذي اقترحتته الشركة العسكرية الخاصة "مجموعة فاغر"، التي لا تؤدي انتهاكاتها ونهبها للموارد الطبيعية إلا إلى تأجيج دوامة خطيرة من العنف.

كما أن تعزيز سيادة القانون يعني إتاحة مساحة كاملة للمجتمع المدني والمنظمات العاملة من أجل المشاركة الكاملة والفعالة للنساء

وتشعر الولايات المتحدة بقلق أيضا إزاء الشراكات الأمنية التي تتم عن قصر نظر مع مجموعة فاغنر المدعومة من الكرملين، والتي تستغل قواتها الموارد الطبيعية وتعمل بنشاط على تقويض الاستقرار في مالي وأماكن أخرى في أفريقيا. وفي مالي، ازدادت الادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان بشكل كبير نتيجة للعمليات التي تنفذها مجموعة فاغنر باسم مكافحة الإرهاب والتي غالبا ما تستهدف الفئات المهمشة. وتعرض حملات التضليل والدعاية المرتبطة بالكرملين على العنف ضد أفراد قوات الأمم المتحدة وتقوض الدعم المحلي الذي تحتاجه الأمم المتحدة للاضطلاع بعملها. وفي الوقت نفسه، تعرقل قوات مجموعة فاغنر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في مالي، المكلفين من المجلس بدعم جهود تحقيق الاستقرار وحماية المدنيين والتحقيق في تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان ورصدها والمساعدة في إيصال المساعدات الإنسانية ووضع البلد على طريق السلام والحكم الديمقراطي. وتعرض جهود الحكومة الانتقالية في مالي لإعاقة حرية تنقل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من أجل إفراح المجال لمجموعة فاغنر، البعثة وأفرادها للخطر. وتقف الولايات المتحدة إلى جانب المؤسسات التي تسعى إلى تعزيز حوكمة وقدرات قوات الأمن والنهوض بالتنمية المستدامة والحيلولة دون التراجع عن الديمقراطية. ونتطلع إلى التقييم الاستراتيجي المشترك لمنطقة الساحل الذي تضطلع به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونأمل أن تسفر تلك الجهود عن تقييم صادق للتحديات المتداخلة في مجالات الحكم والأمن والاقتصاد التي تقوض السلام والأمن في المنطقة. وستستخدم الولايات المتحدة النتائج التي سيخلص إليها التقييم للنظر في كيفية تعميق دعمنا وتوسيع نطاقه لإيجاد حلول فعالة ومنسقة تنسيقا جيدا.

السيدة موران (أيرلندا) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمانة العامة المساعدة بوبي والأمين التنفيذي تياري على إحاطتهما في هذا الصباح.

أجل السماح للشركاء الأجانب باستئناف دعمهم الدولي المحدود حاليا، نحث مالي وبوركينا فاسو وتشاد على مواصلة السير على الطريق المؤدي إلى تحولات ديمقراطية دائمة وشاملة في الوقت المناسب.

وبينما رحبنا في تموز/يوليه بالاتفاق المبرم بين مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعودتها إلى الحكم الديمقراطي، فإننا نشجع مالي على التقيد الصارم بالجدول الزمني المتفق عليها لإجراء الانتخابات. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة ومستعدة لدعم الماليين في ذلك الجهد.

لقد شهدت بوركينا فاسو في سبتمبر/أيلول ثاني استيلاء عسكري فيها على السلطة خلال تسعة أشهر فقط. وقد رحبنا بتأكيدات الرئيس الانتقالي لبوركينا فاسو في تشرين الأول/أكتوبر بأنه سيقيد بالالتزام الذي قطعته السلطات الانتقالية السابقة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإجراء انتخابات ديمقراطية في تموز/يوليه ٢٠٢٤.

ويساورنا القلق إزاء قرارات تشاد بتمديد فترتها الانتقالية، والانحراف عن المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن التحولات الديمقراطية، فضلا عن قمعها العنيف للمتظاهرين. إننا نحث تشاد على ضمان محاسبة المسؤولين عن هذا العنف وضمان عملية شاملة لصياغة دستور جديد وتنظيم انتخابات تحت إشراف مستقل. يجب على السلطات في مالي وبوركينا فاسو وتشاد تيسير الإصلاحات التي تؤدي في نهاية المطاف إلى انتخابات حرة ونزيهة تسفر عن العودة إلى الحكم المدني المنتخب ديمقراطيا.

ولا نزال نشعر بخيبة أمل إزاء القرار المؤسف الذي اتخذته السلطات المالية بالانسحاب من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، مما يضعف إلى حد كبير منظمة أنشئت خصيصا للتصدي لآفة الإرهاب داخل حدود مالي وفي الدول المجاورة لها. ويمكن لأعضاء المجلس والدول الأعضاء أن يسهموا في تحقيق السلام والأمن في مالي وأماكن أخرى في أفريقيا من خلال دعم إدراج الأمم المتحدة أسماء المنتسبين إلى داعش وتنظيم القاعدة وأنصارهما غير المدرجين بعد في القوائم ولكنهم يشكلون تهديدات خطيرة للسلام والاستقرار في المنطقة، بل وعلى الصعيد العالمي.

وبين لنا استمرار الجماعات الإرهابية في استغلال أوجه الهشاشة القائمة وعدم الاستقرار السياسي والافتقار إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية أن هناك حاجة إلى استجابة كلية وشاملة. وتستند أي استجابة ناجحة إلى تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة. ونحث السلطات الانتقالية في بوركينافاسو ومالي وتشاد على إحراز تقدم سريع في عملياتها الانتقالية السياسية. ويجب عليها أن تلتزم بالجدول الزمني المتفق عليها وأن تُعجل بتنظيم انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية وشمول الجميع على نحو يكفل الانتقال السلمي للسلطة. ويجب أن تأتي النساء والشباب والمجتمع المدني في صدارة تلك العمليات وصميمها. ونواصل دعم قيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في جهودهما الجارية للمضي قدما نحو العودة إلى نظام دستوري بقيادة مدنية في المنطقة.

ولا بد أيضا من معالجة الحالة الإنسانية المتردية. ففي عام ٢٠٢٢، ستشهد منطقة الساحل أسوأ أزمة غذائية منذ ١٠ سنوات، حيث يواجه ٣٤,٥ مليون شخص حاليا انعدام الأمن الغذائي. ومن المتوقع أن يرتفع ذلك العدد في ظل استمرار نزوح ملايين الأشخاص جراء تدهور الحالة الأمنية وأزمة المناخ. وشعوب منطقة الساحل تأتي في مقدمة الشعوب المتأثرة بأزمة المناخ. فهم يشهدون آثاره بشكل مباشر لأنه يهدد حياتهم وسبل عيشهم. وما من شك في أن تأثير تغير المناخ يزيد من المخاطر والتوترات ويسهم في النزاع والهشاشة. ومن الواضح جليا أن الأزمات المتعددة التي تواجه منطقة الساحل مترابطة، ومن ثم، يجب أن تكون استجاباتنا مترابطة أيضا.

وتتطلع أيرلندا إلى نتائج التقييم الاستراتيجي المشترك للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل والاستعراض الداخلي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويجب أن توفر تلك التقييمات الهامة سبيلا للمضي قدما يمكننا من إحراز تقدم ملموس في حل الأزمات العديدة التي تواجه منطقة الساحل اليوم.

السيدة إيفستينغيفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): أود أن أشكر الأمانة العامة المساعدة مارتا بوبي ومقدمي الإحاطتين الآخرين على بياناتهم.

لا تزال الحالة منذ أن اجتمعنا آخر مرة في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل قبل ستة أشهر (انظر S/PV.9147)، تشهد تدهورا سريعا. وتشعر أيرلندا بقلق بالغ إزاء استمرار أعمال العنف في جميع أنحاء منطقة الساحل، والتي تمتد الآن إلى منطقة غرب أفريقيا الساحلية. وقد فاق عدد القتلى المدنيين في المنطقة، وفقا للأرقام المسجلة حتى شهر تموز/يوليه من هذا العام، مجموع قتلى عام ٢٠٢١ بأكمله. وهناك حاجة ماسة إلى إيجاد حل يضع حماية المدنيين في صميمه. والقيادة والتعاون الإقليميان جزء حاسم الأهمية من أي حل. ولذلك، فإن من دواعي القلق الشديد أن الاختلافات السياسية بين الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تؤثر سلبا على تفعيل القوة المشتركة للمجموعة. ونحث على زيادة التنسيق بين مختلف المبادرات في المنطقة، بما فيها مبادرة أكرا وعملية نواكشوط والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

ويجب أن تمثل جميع الاستجابات الأمنية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. والامتثال شرط أساسي لتعبئة الدعم الدولي للمبادرات الإقليمية. ونشيد بالعمل المتواصل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لدعم القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في ذلك الصدد. ونشجع الدول أيضا على كفالة تنفيذ تدابير التخفيف، على النحو الموصى به في إطار سياسة الأمم المتحدة ليدل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

يساورنا قلق بالغ إزاء وجود مجموعة فاغنر في المنطقة. وتشمل انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي يتعين على الدول منعها والتحقيق فيها ومعاقبة مرتكبيها الأفعال التي يرتكبها المرتزقة والشركات العسكرية الخاصة. ولا تسفر هذه الانتهاكات والتجاوزات إلا عن دفع الناس نحو التطرف والإسهام في نمو الإرهاب والتطرف العنيف.

ونعلم أن الاستجابات العسكرية لمكافحة الإرهاب ليست كافية وحدها لمعالجة الأزمة المتعددة الأبعاد التي تواجه منطقة الساحل.

التي أطلقها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل خلال الصيف. فقد تناولت الرسالة أهمية اتخاذ المزيد من التدابير الجماعية لتحسين الحالة في المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن المساعدة الدولية المقدمة إلى دول الساحل ينبغي أن تستند إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها الوطنية ومبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. فيجب أن تتم عودة عدد من دول المنطقة إلى النظام الدستوري، وهو أمر نحن على قناعة بأنه ضروري، من دون محاولات لفرض صفات أجنبية ويجب أن تستند إلى تقييمات دقيقة وواقعية للحالة.

وذلك ما يوجه المساعدة الثنائية التي يقدمها بلدنا للمحتاجين. ومالي مثال جيد على ذلك. ونحن مقتنعون، شأننا شأن السلطات الانتقالية في ذلك البلد، بأن تحرير أراضي مالي من الإرهابيين والمقاتلين أولوية لضمان إكمال الفترة الانتقالية بنجاح وإجراء انتخابات عامة. وقد حققت القوات المسلحة المالية في ذلك الصدد، وبدعم من المدربين الروس، نجاحات مثيرة للإعجاب في مكافحة الإرهاب في عام ٢٠٢٢، تتجاوز بكثير ما تم القيام به في السنوات السابقة بكل المقاييس. وتقدم روسيا، على عكس نظرائها الغربيين، المساعدة العسكرية والتقنية لباماكو من دون أي شروط سياسية. فعلاقتنا تستند إلى مبدأ التعاون الثنائي المنصف القديم العهد وفهم هدفنا المشترك المتمثل في مكافحة شر الإرهاب العالمي.

وقد سمعنا اليوم، وربما سنسمع المزيد، محاولات للتشهير بمساعدة بلدي لمالي وبلدان أخرى في أفريقيا. فتنشر قصص عن مرتزقة روس من قبل الذين أرسلوا مرتزقتهم إلى القارة منذ عقود عديدة حتى الآن للإطاحة بالأنظمة غير المرغوب فيها والسيطرة على ثرواتها الطبيعية. التناقص الذي يتحدث به نظراؤنا الأمريكيون عن مجموعة فاغنر في بياناتهم يظهر بالضبط ما يثير قلق واشنطن.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تتوقف واشنطن عن إلقاء محاضرات على الآخرين حول كيفية إدارة بلدانهم ومن يجب أن يتعاونوا معه

مما يؤسف له أن الحالة في منطقة الساحل لا تشهد تحسنا - وبنفق تماما في ذلك الصدد مع الأمانة العامة للمساعدة. فالنشاط الإرهابي في المنطقة لا تخبو جذوته، إلى جانب استمرار النزاعات المحتدمة بين المجموعات العرقية والقبائل، مما يؤثر تأثيرا سلبيا للغاية على الحالة الأمنية. وتزهق أرواح عشرات الجنود ومئات المدنيين على أيدي المسلحين. وتشكل التحديات الخطيرة التي تواجه بلدان المنطقة إرث سنوات عديدة من المشاكل التي لم تحل على الجبهات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وفي مجال مكافحة الإرهاب.

ومن العوامل الجديدة المزعجة للاستقرار الزيادة الحادة في محاولات تحويل منطقة الساحل إلى مسرح آخر للمواجهة الجيوسياسية، وهو ما يتعارض مع المصالح الوطنية لدول المنطقة وشعبها. وفي ذلك الصدد، كانت الخلافات الداخلية داخل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي أُثيرت إلى حد كبير من الخارج، هي السبب الذي أجبر مالي على ترك المنظمة في ١٥ أيار/مايو، مما يعني أن الأنشطة المستقبلية للمجموعة الخماسية ستتطلب تعديلات كبيرة.

إن روسيا مقتنعة بأهمية تنسيق جهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات الإقليمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. ويمكن لتقليد تبادل المساعدة بين الأفارقة، القائم على فهم عميق للاحتياجات الوطنية، أن يسهم في اعتماد تدابير عاجلة لتعزيز الهياكل الأمنية ومؤسسات الدولة وحل المسائل الاجتماعية والاقتصادية وحماية حقوق الإنسان. وسيكون من المهم للغاية منع استمرار نزعة التطرف لدى السكان، وخاصة الشباب. وفي ذلك السياق، نشير إلى الدورة الاستثنائية التي عقدت في العاصمة الجزائرية في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر للجنة الأركان العملياتية المشتركة لرؤساء أركان الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر، والتي أعرب المشاركون فيها عن رغبة عامة في مواصلة التنسيق لكفالة تحقيق السلام والأمن في المنطقة. ونؤيد الرسالة المنبثقة عن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر في إطار المبادرة المعنية بالأمن والحكم والتنمية في منطقة الساحل

مالي، تقف المجموعة تواصلها الجغرافي، وتضعف سياسيا، وتواجه صعوبات أكبر في مكافحة الإرهاب بفعالية.

نرحب بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها بلدان المنطقة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والساحل، سعيا إلى إعادة إدماج مالي في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وستتابع عن كثب مؤتمر القمة المقرر عقده في موريتانيا، ونأمل أن يتوصل المشاركون إلى اتفاق بشأن تنشيط التعاون الإقليمي.

ونظرا لعدم اليقين بشأن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فإننا نكرر دعوتنا إلى تعزيز التعاون الثنائي. وهذا أمر أساسي لتمكين بلدان المنطقة من حماية المدنيين، الذين هم الضحايا الرئيسيون لموجة العنف التي تجتاح منطقة الساحل، والتي لا تزال تتحرك نحو البلدان المتاخمة لخليج غينيا.

إن التغييرات الراهنة في هيكل الأمن الإقليمي، ونهاية عملية برخان، وإعلان بعض البلدان مؤخرا عن سحب قواتها من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تمثل أيضا تحديا كبيرا. ولكنها في الوقت نفسه قد توفر فرصة لتطوير استراتيجية أمنية جديدة لمنطقة الساحل تستجيب بشكل أفضل لمصالح بلدان المنطقة.

يجب على المجتمع الدولي، من جانبه، أن يستفيد من هذه التعديلات لتنسيق عمل الآليات المتبقية بمزيد من الكفاءة. وأشار هنا إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي نفسها. ونأمل أن يقدم الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل مقترحات ملموسة لجعل المنظمات والوكالات العاملة في المنطقة أكثر فعالية وتجسيد الأولويات التي حددتها دول الساحل.

وفي هذا الصدد، ينبغي إعطاء الأولوية لاستعادة النظام الدستوري في البلدان التي شهدت انقلابات. وتحت المكسيك السلطات الانتقالية

وكيف يجب عليهم استخراج مواردهم واستخدامها، بما في ذلك من يجب أن يبيعوها إليهم. إنها تتصرف كما لو أنها تعرف أفضل من بلدان المنطقة كيف ينبغي لها أن تحكم نفسها وكيف ينبغي لها أن تتعامل مع ثرواتها ومواردها. ولن تفعل روسيا ذلك الشيء في القارة على الإطلاق - ولم تفعل ذلك مطلقا. وظلت مساعدتنا تستند دائما إلى أساس مشروع، تشكل فيه مصالح البلدان المضيفة وسكانها أولوية غير مشروطة بالنسبة لنا.

وستواصل روسيا المشاركة مشاركة بناءة في الجهود الجماعية الرامية إلى ضمان الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء وستستمر في دعم منطقة الساحل على أساس ثنائي من أجل زيادة التأهب العسكري لقواتها المسلحة وأفرادها العسكريين في مجال التدريب ووكلاء إنفاذ القانون. وسنقدم كذلك المساعدات الإنسانية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمانة العامة المساعدة مارثا بوبي والأمين التنفيذي إريك تيارى والسيد عثمان رمضان على إحاطاتهم.

وتبين لنا الإحاطات التي استمعنا إليها للتو الحالة الأمنية الصعبة في منطقة الساحل. وتؤثر أنشطة المنظمات الإرهابية والعنف القبلي والجريمة المنظمة بشكل خاص على المناطق الحدودية، التي يعقد حجمها وسهولة اختراقها المهام الأمنية.

وبالنظر إلى هذا الواقع، فإن التعاون فيما بين بلدان المنطقة، وخاصة على طول الحدود، أداة أساسية لاحتواء انتشار العنف والاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة. ولذلك، فإن المبادئ التي أنشئت على أساسها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل للتصدي للتحديات الأمنية في تلك المجالات على وجه التحديد لا تزال صالحة وذات صلة.

من الواضح أن التقدم المحرز في تشغيل القوة المشتركة أصبح الآن موضع تساؤل بسبب قرار مالي الانسحاب من الشراكة. فبدون

الثقة مع المجتمعات المحلية وتتعزز قدرة الجماعات الإرهابية على التجنيد. إن الأثر السلبي لعمليات مجموعة فاغنر على المدنيين في مالي وأماكن أخرى من القارة موثق جيدا الآن. ولذلك، لن تتجح مجموعة فاغنر في مالي وليست هي الإجابة الصحيحة في أي بلد من بلدان المنطقة.

ونرحب بجهود الأمم المتحدة لبناء قدرات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل الامتثال لحقوق الإنسان، لكننا نحث القوة المشتركة على تطبيق الإجراءات المحددة في إطار تقييمات العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، كشرط للدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

أخيرا، نتطلع، شأننا شأن الآخرين، إلى نتائج التقييم الاستراتيجي بشأن منطقة الساحل الذي يجريه الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل. ونتطلع أيضا إلى المناقشات المقبلة في المنطقة بشأن مبادرة أكر. سيساعدنا ذلك على تحديد أفضل السبل للعمل معا لدعم الأمن الإقليمي.

والمملكة المتحدة ملتزمة بالمساعدة في التصدي لتحديات منطقة الساحل من خلال نهج شامل، مع وضع الحوكمة الخاضعة للمساءلة وحقوق الإنسان في صميمها.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمانة العامة المساعدة بوبي والأمين التنفيذي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، السيد تيارى، على إحاطتيهما. وقد استمعت باهتمام إلى بيان السيد رمضان.

مؤخرا، وفي مواجهة العديد من الصعوبات، كثفت بلدان منطقة الساحل جهودها الدبلوماسية وعززت التنسيق الإقليمي وعملت معا لمكافحة الإرهاب، فحققت بعض النتائج. وفي الوقت نفسه، لا تزال بلدان المنطقة تواجه عددا من التحديات الشديدة في ميادين الأمن والتنمية والعمل الإنساني.

في بوركينافاسو وتشاد ومالي على الالتزام باستعادة الحكومات المدنية من خلال عمليات سياسية شاملة للجميع، بمشاركة النساء والشباب مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة. ودور المنظمات دون الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مهم للعودة إلى النظام الدستوري. ونشدد على أنه بدون الاستقرار السياسي، من غير المرجح أن تسفر استراتيجيات مكافحة الإرهاب عن النتائج المرجوة.

أخيرا، نشدد على ضرورة استكمال الاستراتيجيات الأمنية بتدابير لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، مثل الفقر وعدم المساواة والفساد. ونسلط الضوء أيضا على ضرورة أن تتم مكافحة الإرهاب في سياق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمانة العامة المساعد بوبي والأمين التنفيذي تيارى والسيد عثمان رمضان على إحاطاتهم.

إن الصورة الإقليمية في منطقة الساحل صارخة. إذ تواجه البلدان تحديات غير مسبقة مع تصاعد العنف وارتفاع الاحتياجات الإنسانية والظروف الشبيهة بالمجاعة. كما هو الحال دائما، فإن الناس العاديين هم الذين يعانون أكثر من غيرهم. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بدعم شعوب منطقة الساحل. ففي العام الماضي، تبرعنا بحوالي ٣٥٥ مليون دولار إلى المنطقة. ومع ذلك، إذا أريد لتصدنا الجماعي لتلك التحديات أن يكون مستداما، فلا بد من تهيئة الظروف المناسبة.

أولا، هناك حاجة إلى الإرادة السياسية لتحقيق المساءلة في الحكم وسيادة القانون والعدالة. ومع وجود ثلاثة بلدان في المنطقة الآن تشهد تحولات سياسية، فإن استمرار المشاركة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي أمر حيوي. ونحث سلطات بوركينافاسو وتشاد ومالي على التحضير للانتخابات من خلال حوار مفتوح مع المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب.

ثانيا، يجب أن تترافق مكافحة الإرهاب الفعالة واحترام حقوق الإنسان جنبا إلى جنب. وما لم نعمل ذلك قد تتفاقم المشاكل وتقوض

الإرهابية تعيث فسادا في بلدان مثل مالي وبوركينا فاسو والنيجر، مما يظهر نمطا من الروابط العابرة للحدود وقدرة على الانتشار في نقاط متعددة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية في منطقة الساحل عدة عمليات لمكافحة الإرهاب، وهي عمليات مفيدة للحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين. ولا تزال القوة المشتركة تمثل قوة هامة لا يستهان بها في الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن ندعمها في مواصلة دورها الفعال بالنظر إلى الصعوبات الحقيقية التي تواجهها هذه القوة المشتركة من حيث الأسلحة والمعدات والإمدادات اللوجستية والموارد المالية، في جملة أمور. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما الشركاء التقليديون، أن يستمروا في تقديم الدعم القوي. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أن تواصل الاضطلاع بدورها في الدعم اللوجستي.

وينبغي لمجلس الأمن أن يولي أهمية للإطار الذي حدده الأمين العام غوتيريش وأن ينظر بجدية في تقديم الدعم المالي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة أو الأنصبة المقررة لحفظ السلام.

ثالثا، يجب الاستمرار في إعطاء الأولوية للتنمية والحفاظ على الالتزام بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. إن تعدد القضايا الأمنية في منطقة الساحل يرتبط، في التحليل النهائي، بالتنمية. وترحب الصين بالإنشاء الرسمي للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، وتتوقع من الفريق أن يستند بقوة إلى المعالجة السليمة للعلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية، بغية الإسهام بالحكمة في مواجهة التحديات الإقليمية وتقديم توصيات عملية وقابلة للتنفيذ في مجال السياسة العامة.

وفي ضوء احتياجات بلدان المنطقة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد المساعدة الإنمائية والإنسانية. وينبغي أن يواصل الاتحاد الأوروبي وغيره من المانحين الرئيسيين زيادة المساعدة المالية لمساعدة بلدان المنطقة بصورة مشتركة على الشروع في طريق التنمية المستدامة والقضاء على الأراضي الخصبة للقوى المتطرفة والإرهاب.

وفي اجتماع رفيع المستوى بشأن منطقة الساحل عقد في أيلول/سبتمبر، دعا الأمين العام غوتيريش إلى اعتماد إجراءات أكبر لمعالجة المشاكل التي تعاني منها منطقة الساحل. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات اللازمة وأن يستجيب بنشاط لنداء الأمين العام لمساعدة بلدان المنطقة في التعامل مع الوضع الحالي على نحو أفضل.

وفي هذا السياق، أود أن أتطرق إلى النقاط التالية:

أولا، يجب أن يستمر الحوار والتفاعل وحماية الأمن المشترك في المنطقة بحزم. فمنطقة الساحل مجتمع أممي لا ينفصم عن القارة. ولا يمكن للبلدان هناك أن تتصدى بفعالية للتهديدات التي يتعرض لها أمنها المشترك إلا من خلال حسن النية المتبادل والعمل كممثل الجسد الواحد.

ومن المسلم به أنه نظرا لتباين الظروف الوطنية، قد يكون للبلدان حتما وجهات نظر مختلفة بشأن التعاون الأمني الإقليمي. والنهج الصحيح هو البحث عن أرضية مشتركة مع تحية الخلافات جانبا، وإيجاد القاسم المشترك الأكبر من خلال الحوار والتشاور، على أساس احترام مصالح وشواغل بعضها البعض.

وتؤيد الصين بلدان منطقة الساحل في تعزيز تضامنها السياسي، والعمل الجاد لإزالة العقبات التي تعترض طريق التعاون الأمني الإقليمي، واستعادة التشغيل الطبيعي لآلية المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وينبغي للبلدان في منطقة الساحل وغرب أفريقيا أن تحشد مواردها، وأن تزيد التنسيق، وأن تحد من انتشار القوى الإرهابية إلى البلدان الواقعة على طول خليج غينيا.

وتؤيد الصين التقييم المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل، وتتطلع إلى توصيات عملية وقابلة للتنفيذ تنبثق عن التقييمات ذات الصلة لتنشيط التعاون الشامل في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل وغرب أفريقيا.

ثانيا، يجب مواصلة تعزيز أسس مكافحة الإرهاب، وكذلك مواصلة تحسين بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب. فالقوى

الأول للجنة الدفاع والأمن، على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء أركان الجيوش، منذ عام ٢٠٢١.

وعلاوة على ذلك، تمكنت القوة المشتركة من القيام بعمليات عسكرية في جميع قطاعات الأنشطة الثلاثة، على الرغم من أنها اضطرت إلى مواجهة التحديات، ومنها، أولاً، نقل مقرها وتعديلات أخرى بسبب خروج مالي، ثانياً، مغادرة عملية برخان لذلك البلد.

وعلى الرغم من أننا قد نشعر بالتفاؤل إزاء استمرارية أنشطة المجموعة الخماسية في الساحل وقوتها المشتركة، لا يمكن إنكار أنهما يستطيعان أن يفعلوا المزيد إذا ما توفرت الظروف السياسية المناسبة. وقرار أحد البلدان الخمسة مغادرة المجموعة يطرح مشاكل تتطلب موارد. كما أنه يحد من أنشطة القوة المشتركة في بعض من أكثر التضاريس حرجاً في مكافحة الإرهاب في أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك لا يتسق التغيير غير الدستوري الأخير للحكومة في بوركينا فاسو للمرة الثانية خلال ثمانية أشهر مع التقدم المحرز في المفاوضات بشأن استعادة النظام الدستوري بحلول تموز/يوليه ٢٠٢٤. وتؤثر تلك التغييرات في الواقع السياسي لبوركينا فاسو أيضاً على أنشطة القوة المشتركة.

إن هذه الصعوبات مؤسفة جداً لأن الحالة الإنسانية في منطقة الساحل لا تزال مزرية، حيث يتفاقم انعدام الأمن الغذائي وتشريد السكان وتزايد النزاعات بين القبائل والمزارعين والرعاة بسبب توسع المناطق المتضررة من أنشطة الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات المسلحة غير المشروعة. إن التصدي لهذه المشاكل يعتمد على استمرار التعاون بين بلدان الساحل ودول غرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي على نطاق أوسع.

تتشجع البرازيل للإعلان في أوائل تموز/يوليه عن توصل مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى اتفاق على إطار زمني لاستعادة النظام الدستوري وإجراء الانتخابات. وترحب البرازيل أيضاً بتمسك قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتهيئة الظروف المواتية لرفع الجزاءات المفروضة على ذلك البلد. وهذه علامات تدل على أن بوسع الدبلوماسية والحوار الإقليميين أن يحققا نتائج ملموسة.

وتشعر بعض البلدان بالقلق إزاء مشكلة تغير المناخ في منطقة الساحل. ومن الضروري مواءمة الدواء مع الأعراض، من خلال مساعدة بلدان المنطقة على التحسن من خلال التنمية وتحسين قدرتها ومرونتها على التكيف مع تغير المناخ ووقف سلسلة الانتقال من تغير المناخ إلى المخاطر الأمنية.

والصين داعم نشط لقضية السلام والتنمية في منطقة الساحل. وفي إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي، والبناء المشترك لمشاريع مبادرة الحزام والطريق ومبادرة التنمية العالمية، قدمت الصين المساعدة لدول المنطقة، بأفضل ما لديها من قدرات. وأحدث مثال على ذلك أنه، اعتباراً من ١ كانون الأول/ديسمبر، ستمنح الصين إعفاء كاملاً من الرسوم الجمركية لـ ٩٨ في المائة من منتجات أقل البلدان نمواً مثل بوركينا فاسو.

وإن نتطلع إلى المستقبل، ستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي لتوفير الدعم والمساعدة المستدامين اللذين يمكن التنبؤ بهما لبلدان منطقة الساحل وتقديم إسهامات أكبر لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في المنطقة.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمينة العامة المساعدة، السيدة مارثا بوبي، والأمين التنفيذي إريك تيارى والسيد رمضان على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

عندما اجتمع المجلس آخر مرة للمناقشة حول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (انظر S/PV.9035)، لم نعلم إلا مؤخراً بقرار مالي الانسحاب من تلك المجموعة وجميع هيئاتها، بما فيها القوة المشتركة. وفي تلك المناسبة، لاحظنا كيف أن الحالة السياسية في المنطقة تعوق الجهود الرامية إلى مكافحة العنف. وأدى العنف والتهديدات الأمنية، بدورهما، إلى صعوبة التوصل إلى حلول سياسية للنزاعات.

والآن، وبعد ستة أشهر، نلاحظ أن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل قد أثبتت، لحسن الطالع، أنها آلية مرنة. ولا يقتصر الأمر على استمرار المجموعة في العمل، بل تمكنت أيضاً من عقد اجتماعها

يبعث تمديد الفترة الانتقالية وتساعد العنف على القلق العميق. إننا ندين بشدة استخدام قوات الأمن للعنف ضد المدنيين والاعتقالات التعسفية للمتظاهرين. ونحث على التحقيق في جميع التقارير المتعلقة بالتجاوزات والانتهاكات. ونأسف لقرار مالي الانسحاب من المجموعة الخماسية في وقت أصبح فيه التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب ضرورياً أكثر من أي وقت مضى. وندعو بوركينا فاسو وتشاد ومالي إلى تكثيف الجهود لتيسير استعادة النظام الدستوري والحكم المدني.

ثانياً، أصبحت منطقة الساحل المركز الجديد للإرهاب والتطرف العنيف على نحو مثير للقلق. إن هذا يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين، وقد شهدنا أيضاً توسع ذلك التهديد تدريجياً إلى الدول الساحلية على طول خليج غينيا. وندعو دول المنطقة إلى تكثيف التعاون فيما بينها في إطار مبادرة أكرام لمنع هذا الانتشار وتعزيز تعاونها عبر الحدود.

إن المدنيين هم من يتحملون العبء الأكبر لتكلفة انعدام الأمن المتزايد هذا. تكرر ألبانيا نداءات الأمين العام إلى أن تظل القوة المشتركة عنصراً هاماً بقيادة إقليمية للتصدي للإرهاب والتطرف العنيف في منطقة الساحل وما وراءها. وفي ذلك الصدد، نحث على أن يظل احترام حقوق الإنسان والالتزامات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني أثناء العمليات العسكرية أهمية قصوى. كما نلاحظ أن التقارير الأخيرة عن الانتهاكات وعمليات الإعدام تثير قلقاً عميقاً وأن العمليات التي نفذت مع مجموعة فاغنر في مالي قد فشلت في تحسين الحالة الأمنية، الأمر الذي شجع الجماعات الإرهابية في البلد.

ثالثاً، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن التعاون الإقليمي لا يزال أساسياً لاستقرار المنطقة. وفي ذلك الصدد، فإن اتباع نهج متعدد الأبعاد أمر بالغ الأهمية لمعالجة الأسباب الجذرية للتحديات الأمنية التي تواجه بلدان الساحل. ويجب أيضاً توجيه الموارد إلى الأطر القائمة مثل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل التي وضعت بوصفها أدوات لتعزيز التنسيق. ونرحب بالفريق الرفيع المستوى المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي يجري إنشاؤه حالياً ونتوقع أن تساعد توصياته على تعزيز التصدي لأزمة منطقة الساحل.

ونحث سلطات مالي وجيرانها على مواصلة التعاون سواء من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو في محافل أخرى.

كما شعرنا بالارتياح لإطلاق الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، في نيويورك، خلال الأسبوع الرفيع المستوى من الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. وننتقل إلى إدراج توصياته في التقييم الاستراتيجي المستقل الذي يجري إعداده حالياً.

ولكن لن نتجح جميع تلك الجهود الرامية إلى إحلال السلام والأمن في منطقة الساحل إلا بتحقيق نتائج ملموسة في مكافحة سوء التغذية والبطالة والإقصاء الاجتماعي. فالسلام والتنمية مترابطان ولا يمكن الفصل بينهما. وبالمثل فإن الأزمة في منطقة الساحل متعددة الأبعاد. إن المجموعة الخماسية وقوتها المشتركة أداتان أساسيتان لمعالجة المسائل التي تعاني منها المنطقة، ولكن يجب استكمالهما بعمل المنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك على مستوى البعدين الإنساني والإنمائي. وستواصل البرازيل تقديم دعمها الكامل لتلك الجهود.

السيد سباسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمانة العامة المساعدة مارتا بوبي والأمين التنفيذي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، إريك تيارى، والسيد زكريا عثمان رمضان على إحاطاتهم وأرائهم المتعمقة اليوم.

تأتي هذه المناقشة في وقت حرج بالنسبة للمجموعة الخماسية حيث تواجه المنطقة تحديات متعددة الأبعاد وانعدام أمن قياسي علاوة على انعدام وجود الدولة. إن من الضروري أن تكون القوة المشتركة قوية وفعالة بوصفها عنصراً حاسماً للتصدي للتهديدات الأمنية. وأود أن أعلق على ثلاث نقاط موجزة.

أولاً، ما زلنا نشعر بقلق عميق من تزايد اتجاه التغييرات غير الدستورية للحكومات في المنطقة، الأمر الذي يشكل تحديات كبيرة لصون نموذج الحكومة الديمقراطية في غرب أفريقيا. ففي بوركينا فاسو لم يحقق الانقلاب العسكري الثاني هذا العام تحسناً في الوضع، بينما لا تزال الجماعات المسلحة توطد أقدامها في جميع أنحاء البلد. ونحث السلطات على وضع رؤية محددة لتحسين الوضع وسد الثغرات الأمنية. وفي تشاد

ويجب أن نركز على إعطاء الأولوية للحوار السياسي الحقيقي مع شركاء منطقة الساحل.

جميعنا يدرك حجم التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، جراء تنامي أنشطة الجماعات الإرهابية التي تقوض جهود التنمية وتمزق النسيج الاجتماعي وتشكل تهديداً لسلطة الدول. وقد شهدنا إطلاق العديد من المبادرات لمواجهة تلك التحديات، سواء على صعيد التعاون الثنائي أو العمل متعدد الأطراف، إلا أن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً. ولابد أن نواصل تركيزنا على مكافحة التطرف والإرهاب. ولذلك تدعم دولة الإمارات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقوتها المشتركة، ونثني على استمرار تقديم البعثة للدعم التقني والفني للقوة المشتركة.

ونأمل من خلال التوصيات الخاصة بالتقييم المستقل - بقيادة معالي محمدو إيسوفو - أن تتضح لنا احتياجات المنطقة وأن تساعدنا على إيجاد حلول مستدامة وفعالة للتحديات الإقليمية المعقدة.

ويستوجب تحقيق الاستقرار على المدى البعيد اتباع نهج متكامل ومتعدد القطاعات، بحيث يعالج الأسباب الجذرية للعنف، ويحصن المجتمعات من براثن التطرف والإرهاب، ويعزز الاستثمار في الثروة البشرية؛ مع مراعاة السياقات الخاصة للدول، الأمر الذي يتطلب مواصلة تمكين هذه الدول وبناء قدراتها في إيصال الخدمات الأساسية لجميع السكان على نحو شامل. ومن هنا تبرز أهمية جهودنا في مواصلة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل لما تشمله من أهداف تجمع بين التنمية المستدامة والأمن وتعزيز قدرات الدول في بناء مؤسساتها. ولا يفوتنا أن نكرر هنا ضرورة ضمان مشاركة المرأة والشباب في هذه الجهود وتمكينهم اقتصادياً وإتاحة الفرص لهم ليضطلعوا بدورهم وبشكل فاعل في مجتمعاتهم.

ومن المهم أن نتطرق إلى تداعيات تغير المناخ على أمن واستقرار منطقة الساحل، التي - وللأسف - تتعرض لمخاطر مثل التصحر وموجات الجفاف والفيضانات، والتي تؤدي بدورها إلى تفاقم الأزمات الإنسانية في المنطقة ونشوب التوترات بسبب التنافس على الموارد المحدودة بين المزارعين والرعاة. وتزداد الشواغل إثر الانخفاض

أخيراً، نعتقد ألبانيا أن المجموعة الخماسية تُعدُّ مبادرة هامة للتصدي لانعدام الأمن والإرهاب في المنطقة. وندعو جميع أعضاء الفريق إلى الاضطلاع بدورهم وتعزيز عملهم الجماعي.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، بدايةً، أشكر السيدة مارتا بوبي والسيد إريك تيار ي على إحاطتيهما الوافيتين، كما استمعنا إلى إحاطة السيد زكريا رمضان.

تولي دولة الإمارات أهمية خاصة لمسألة تحقيق السلام والأمن في منطقة الساحل. فرغم ما تُعج به المنطقة من تحديات بالغة التعقيد، إلا أننا نأمل أن تتجاوز دولها هذه المصاعب لتتمكن من تحقيق مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً لشعوبها، والتي يشكل شبابها ممن تقل أعمارهم عن ٢٤ عاماً ٦٠ في المائة من السكان وفقاً لإحصائيات اليونسيف، أي أننا نتحدث عن مستقبل أكثر من ٣٠٠ مليون شاب وشابة يستحقون فرصة حقيقية للمساهمة في بناء مجتمعاتهم.

ونرى أن معالجة هذه التحديات لن يتحقق دون مواصلة وتكثيف التعاون الإقليمي، وبدعم قوي من المجتمع الدولي. ونشير هنا إلى الدور الهام للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقوتها المشتركة، في إطار سعيها لتحديد الثغرات التي تُقوض الاستقرار وتقديم التوصيات لمعالجتها، وكذلك تبادل المعلومات وتوحيد الجهود لاستعادة الأمن في المنطقة.

ونؤكد في هذا السياق على أهمية الحفاظ على الجهود الدبلوماسية القائمة بين دول المنطقة والبناء عليها، بما يخدم مصالح دولها وتطلعات شعوبها، وكذلك الحفاظ على الوحدة السياسية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وهو ما أشارت إليه لجنة بناء السلام. ونشدد على ضرورة استمرار الحوار والتعاون بين دول المنطقة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وبالمثل فيما يتعلق بالتواصل الإيجابي بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب

وفي ذلك الصدد، أود أن أدلي بالنقاط الخمس التالية، وهي مقترحات هامة لإحداث أي تغيير كبير من شأنه عكس الاتجاه الأمني المتدهور في منطقة الساحل.

أولاً، وكما ذكر الأمين العام في تقريره، لا يزال الإرهاب أخطر تهديد في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. ولا يمكن القضاء على هذا التهديد من المنطقة وخارجها إلا باتباع نهج عدم التسامح مطلقاً. كما يتمتع التقرير عن إقامة أي ربط مصطنع بين تغير المناخ وانعدام الأمن الذي تواجهه بلدان الساحل، ونلاحظ مع التقدير هذا النهج العقلاني والموضوعي.

ثانياً، إن الاعتراف على النحو الواجب بحجم التهديد الإرهابي لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل شرط مسبق لتحقيق أي سلام حقيقي في المنطقة. ومن المهم بنفس القدر الاعتراف بدور المبادرات الأمنية الإقليمية، مثل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في تحقيق تلك الأهداف. وما فتئ التعاون والثقة الفعالان بين بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يكتسبان أهمية قصوى لنجاح عمليات مكافحة الإرهاب. ونعتقد أيضاً أن الوحدة السياسية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مهمة للحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن، بالإضافة إلى معالجة أوجه القصور اللوجستية والمالية فيها. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود الجارية لتشجيع مالي على العودة إلى المجموعة الخماسية.

ثالثاً، من المهم أن تستكمل عمليات حفظ السلام التقليدية بعمليات إقليمية لتحديد الجماعات والكيانات الإرهابية. ويحتاج مجلس الأمن، بوصفه حارساً للسلام والأمن الدوليين، إلى تحسين مجموعة أدواته لحفظ السلام عن طريق وضع نموذج فعال لدعم المبادرات الأمنية الإقليمية. وكما يتضح من تقرير الأمين العام وملاحظات مقدمي الإحاطات، تعاني قوة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من قيود في مجال القدرات، مثل الافتقار إلى التدريب والمعدات والأصول الجوية والدعم اللوجستي وما إلى ذلك. وما فتئت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وغيرها من

الحد في مستويات المياه في بحيرة تشاد، وكذلك ارتفاع مستويات التصحر في حوض البحيرة. وعليه، تؤمن دولة الإمارات بضرورة توفير الدعم اللازم لتعزيز القدرة على الصمود أمام تغير المناخ، بما في ذلك النظام الرعوي الذي يشكل مصدر دخل لأكثر من عشرين مليون نسمة في المنطقة.

وختاماً، نؤكد حرص دولة الإمارات على دعمها للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وشعوب المنطقة في سعيهم لإحلال الاستقرار والأمن والازدهار.

السيد راغوثاهالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأمانة العامة المساعدة مارثا بوبي، والأمين التنفيذي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، إريك تيارى، وممثل المجتمع المدني زكريا رمضان على إحاطاتهم.

استمرت الحالة الأمنية في العديد من بلدان الساحل في التدهور خلال الأشهر الستة الماضية. وقد أدى ذلك إلى زيادة اتساع نطاق الفراغ الأمني القائم في أجزاء كبيرة من منطقة الساحل، الذي لا تزال تستغله الجماعات الإرهابية، بما فيها الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتزداد قوة تلك الجماعات وتتوسع في وجودها جنوباً نحو الساحل ليشمل الدول الساحلية، مع زيادة فرص الحصول على الأسلحة والمعدات والتكنولوجيا والموارد المالية. وما فتئ الترسخ المتزايد لتلك الجماعات وتنامي صلاتها مع شبكات الجريمة المنظمة والقرصنة يشكل تطوراً مثيراً للقلق.

ولم يعد الإرهاب في منطقة الساحل وغرب أفريقيا يشكل تهديداً أمنياً إقليمياً، بل أصبح تهديداً أمنياً عالمياً، يلزم التصدي له بتدابير فعالة لمكافحة الإرهاب على جميع المستويات - الوطنية والإقليمية والدولية. بيد أن تلك الجهود لا ترقى في الوقت الحاضر إلى مستوى مكافحة الإرهاب في المنطقة مكافحة فعالة. وكما يتضح من تقرير الأمين العام (S/2022/838)، انخفضت وتيرة عمل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل انخفاضاً كبيراً في أعقاب الانسحاب المؤسف لمالي من القوة في أيار/مايو من هذا العام، فضلاً عن رحيل قوات الأمن الدولية من منطقة الساحل.

ونأسف لأن الافتقار إلى الموارد أعاق فعالية المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وتعاونها في منطقة الساحل. كما أننا لسنا غافلين عن تبعات انسحاب مالي ووجود مجموعة فاغنر. ومع ذلك، إذا ما جرى تزويد المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بما يكفي من الإرادة السياسية والموارد، فمن المأمول أن تظل قادرة على تقديم نموذج للتعاون الإقليمي في المستقبل. وينطبق ذلك أيضاً على إطار الامتثال للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الذي تدعمه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والذي ينبغي أن يواصل جهوده الجديرة بالثناء في تعزيز احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

لقد كان للأزمات الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل تأثير مدمر على المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ويجب أن تكون حمايتهم أولوية.

ونأمل أن تكون الخبرات المستمدة من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل جزءاً من الأفكار التي طرحها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل - فريق إيسوفو. وتؤيد النرويج الفريق تأييداً فاعلاً وستتناول توصياته بعقل منفتح. ندرك أنه لا يمكن للفريق أن يحل جميع المشاكل بطريقة سحرية، ولكننا نأمل أن يقدم مقترحات مبتكرة تكون في نفس الوقت عملية وواقعية ينبغي أن تكون لها أيضاً قدم راسخة في المنطقة. وينبغي ألا يكون الهدف هو إعادة اختراع ما هو موجود أصلاً أو إدخال استراتيجية أخرى إلى منطقة الساحل. بدلاً من ذلك، يمكنه أن يبني على ما هو موجود بالفعل - المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومبادرة أكرا، وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، وعملية نواكشوط، وجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من لبنات البناء - وأن يقترح سبلاً لتحسينها جميعاً بصورة كلية. ولدى القيام بذلك، يمكن للفريق أيضاً أن يستفيد من سياقات أخرى، مثل الشراكة الوثيقة والفعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الصومال.

ويجب أن ندعم الحكم الرشيد والشرعي بوصفه حصناً أساسياً في مكافحة التطرف العنيف. وكما ذكرت السيدة كومفورت إيرو، مديرة الفريق

الشركاء الدوليين يدعمون القوة المشتركة. بيد أن ذلك لم يكن كافياً لدعم القوة. رابعاً، لذلك علينا النظر بجديّة في توفير الدعم المستدام الذي يمكن التنبؤ به للقوة المشتركة، بما في ذلك من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة.

وأخيراً، فإن السلام في مالي شرط مسبق للسلام في منطقة الساحل. إن مفتاح السلام في مالي يكمن في عملية يقودها المليون ويملكون زمامها وينظر إليها شعب مالي على أنها شاملة للجميع وتمثيلية. ونعرب عن تقديرنا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بالجدول الزمني للمرحلة الانتقالية، ونأمل أن تمهد الإصلاحات السياسية والانتخابية والإدارية التي تضطلع بها السلطات الانتقالية المالية الطريق للعودة إلى النظام الدستوري. وينبغي لمجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والشركاء الدوليين أن يشجعوا جميع أصحاب المصلحة على العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وفي الختام، أود أن أقول إن الهند، بوصفها بلداً واجه خطر الإرهاب لأكثر من ثلاثة عقود، يتفهم تماماً الاحتياجات الأمنية الملحة لأفريقيا. وللهند تاريخ طويل في المساهمة في تلبية الاحتياجات الدفاعية والأمنية للقارة الأفريقية، بما في ذلك احتياجات بلدان الساحل. وما زلنا ملتزمين بدعمها من خلال تبادل الخبرات وتوفير التدريب لقواتها الدفاعية والأمنية على مكافحة التمرد ومكافحة الإرهاب.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مقدمي

الإحاطات على رؤاهم.

أيدت النرويج، في مجلس الأمن، دعوة الأمين العام إلى إنشاء مكتب تابع للأمم المتحدة لتقديم الدعم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وقد فعلنا ذلك انطلاقاً من اقتناعنا بأن عمليات السلام الإقليمية ذات الولايات الصادرة عن الاتحاد الأفريقي يمكن أن تكمل عمليات الأمم المتحدة للسلام، مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وخاصة في الاستجابات عبر الحدود في مجال مكافحة الإرهاب.

للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. تشمل التطورات انسحاب القوة الفرنسية التابعة لعملية بارخان من مالي؛ وإنهاء مالي عضويتها في المجموعة الخماسية؛ والاستيلاء العسكري على السلطة في بوركينا فاسو للمرة الثانية، في ٣٠ أيلول/سبتمبر، في غضون أقل من تسعة أشهر؛ وتزايد أعداد الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية، مما يؤدي إلى وقوع إصابات بين المدنيين والعسكريين.

ونعرب عن تعازينا لجميع ضحايا الهجمات الإرهابية وأسره في منطقة الساحل، ونود أن نؤكد أن التحديات التي تواجهها منطقة الساحل تتفاقم بسبب الفجوات في التمويل واللوجستيات التي قوضت فعالية القوة المشتركة. وعلى الرغم من هذه التحديات، تعتقد مجموعة الدول الأفريقية الثلاث في المجلس أن القوة المشتركة يمكن أن تستمر في كونها لاجاً مهماً في معالجة المخاوف الأمنية في منطقة الساحل. ونشير إلى تصميم البلدان الأعضاء في القوة المشتركة ونتوقع إعادة تشكيلها عمّا قريب، وفي هذا الحين ندعم الجهود الدبلوماسية المتواصلة الرامية إلى تشجيع مالي على الانضمام إليها من جديد. وعلاوة على ذلك، نعتقد أيضاً أن التمويل وغيره من المساعدات اللوجستية المقدمة من المجتمع الدولي والشركاء المانحين لا تزال تشكل عاملاً تمكينياً ضرورياً.

ونُشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي للمجلس، إلى جانب البلدان الصديقة والجهات المعنية الأخرى، أن يحول الأفعال إلى أفعال بألا يدخر جهداً لحشد الدعم للآليات الإقليمية بطريقة تكفل تزويد القوة بالموارد الجيدة من جميع الجوانب لتمكينها من إنجاز ولايتها. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون إنشاء مكتب دعم تابع للأمم المتحدة لمساعدة القوة أمراً أساسياً لتحقيق السلام الدائم في منطقة الساحل. ونسلم بالفرق الذي يمكن أن تحدته لجنة بناء السلام من خلال ولايتها المتعلقة بعقد الاجتماعات وسد الفجوة وتعبئة الموارد من أجل تقديم الدعم المستدام لبلدان الساحل في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الدعم الخاصة بها. وترحب مجموعة الدول الأفريقية الثلاث في المجلس بالمشورة الخطية للجنة بناء السلام

الدولي المعني بالأزمات، في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9188)، فإن الأدوات المقترحة يمكن أن تشمل أيضاً الحوار مع قادة المسلحين، الأمر الذي لا ينبغي استبعاده كإمكانية عند محاولة منع الإرهاب. وكما قالت السيدة إيرو، فإن الأمر يستحق الاستكشاف في بعض الأحيان. ونحن نتابع الجهود المبذولة في النيجر باهتمام.

وأودّ أن أختتم بياني ببعض الأمثلة على الكيفية التي ستواصل بها النرويج دعم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أثناء فترة عضويتنا هنا في المجلس وبعدها. أولاً، سنواصل جهودنا في المنطقة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وآثار تغير المناخ، بما في ذلك من خلال التعاون بين الجامعة النرويجية لعلوم الحياة والمعهد الوطني للبحوث الزراعية في النيجر. ثانياً، ستواصل النرويج تلبية الاحتياجات الإنسانية في المنطقة والعمل من أجل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وقد اضطلعنا بدور فاعل في ذلك الصدد بوصفنا مشاركين في استضافة المؤتمر المقبل في كانون الثاني/يناير بشأن منطقة بحيرة تشاد. ثالثاً وأخيراً، سنواصل مع عمليات بناء السلام الأخرى في المنطقة دعم اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وسنركز على مواصلة مساعدة النساء والشباب على شغل أماكنهم اللائقة في عملية المتابعة. وباختصار، ستظل النرويج داعماً ثابتاً للمجموعة الخماسية الآن وفي السنوات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لغانا. يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، غابون وكينيا وغانا. نرحب بتقرير الأمين العام (S/2022/838) ونشكر مساعدة الأمين العام بوبي والسفير إريك تيارى، الأمين التنفيذي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على إحاطتهما الشاملتين ورؤاهما المفيدة بشأن الحالة في منطقة الساحل. ونرحب أيضاً بمشاركة السيد زكريا عثمان رمضان في هذه الجلسة.

لقد حدثت عدة تطورات في منطقة الساحل منذ الإحاطة السابقة التي قُدمت إلى المجلس قبل ستة أشهر (انظر S/PV.9147). ولا تزال الحالة السياسية والأمنية غير المستقرة تؤثر على عمليات القوة المشتركة

أنا نشير مع القلق إلى التحديات اللوجستية والتشغيلية التي تواجه البعثة والتي ازدادت عقب انسحاب القوات الفرنسية وغيرها من البلدان المساهمة بقوات من البعثة. ونعتقد أن التقرير المتوقع عن الاستعراض الاستراتيجي الجاري للبعثة الذي سيقدم إلى المجلس في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، سيصدر بتوصيات واقعية وقوية وتطلعية يمكن أن تعزز استجابة البعثة لتمكينها من تقديم دعم أفضل للقوة المشتركة. رابعاً، من الواضح أن القوة المشتركة لا تستطيع أن تعالج أزمة الساحل بمفردها ومن دون تنسيق وتعاون بين الترتيبات الإقليمية الأخرى. ونتوقع أن يخرج التقييم الاستراتيجي المشترك الجاري لمنطقة الساحل بتوصيات تهدف إلى الاستفادة من أفضل عناصر القوة المشتركة للمجموعة الخماسية، ومبادرة أكرا، وعملية نواكشوط، وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، فضلاً عن النظر في التوصيات المتعلقة بإنشاء قوة إقليمية موحدة ومعاد هيكلتها. ونتوقع أن تتضمن تلك التوصيات عنصراً يعالج التحديات التمويلية واللوجستية الرهيبة التي تواجه القوة. وثمة شاغل آخر يتمثل في العبء الإضافي الملقى على عاتق القوة في أعقاب الأثر غير المباشر للأزمة في ليبيا على منطقة الساحل واحتمال عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فضلاً عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحث على اتخاذ إجراءات منسقة فيما بين بلدان المنطقة، بما في ذلك بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بغية معالجة هذه المسألة المثيرة للقلق.

خامساً، من المهم بنفس القدر إيلاء اهتمام أكبر للتدابير الوقائية الرامية إلى معالجة دوافع انعدام الأمن في منطقة الساحل. ومن الأهمية بمكان اعتماد نهج يشمل المجتمع بأسره لمعالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية في المنطقة. ومن المهم بنفس القدر النظر في نهج متعدد الأبعاد يجمع بين الأمن والتنمية من خلال تنفيذ مشاريع مجتمعية سريعة الأثر.

ويتطلب التصدي لتلك التحديات، بما في ذلك أثرها المتفاقم على المناخ والأمن في المنطقة، تهيئة البيئة المناسبة للنساء والشباب لاكتساب المهارات اللازمة للحصول على عمل ذي مغزى والمشاركة

التي جسدت ذلك الجهد، ونحث على النظر في توصياتها على النحو الواجب من أجل التصدي للتحديات الأوسع نطاقاً المتعلقة ببناء السلام على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وفي ضوء الديناميات الحالية في منطقة الساحل والتقييم الاستراتيجي المشترك الجاري للمنطقة، فضلاً عن الاستعراض الجاري لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بات من المهم النظر في كيفية إعادة معايرة دعم البعثة لأنشطة القوة المشتركة للمجموعة الخماسية. وتود مجموعة الدول الأفريقية الثلاث في المجلس أن تسلط الضوء على النقاط التالية، التي نعتبرها حاسمة الأهمية لتعزيز استجابة القوة المشتركة:

أولاً، يلزم إيلاء اهتمام أكبر لمعالجة الخلافات السياسية بين البلدان الأعضاء في القوة. ونشدد على الحاجة إلى التقارب بشأن المعايير الديمقراطية فيما بين البلدان الأعضاء في القوة بغية استعادة الاتساق والفعالية وتشجيع التزامها بمواصلة المشاركة. ونشجع البلدان الأعضاء ذات الصلة في المنطقة على احترام جداولها الزمنية الانتقالية الرامية إلى استعادة النظام الدستوري. ونعتقد أن دعم المجتمع الدولي للجهود التي تقودها المنطقة في معالجة الأزمة السياسية التي تواجه القوة المشتركة، بما في ذلك عودة مالي إلى صفوفها، أمر بالغ الأهمية. ومن المهم أيضاً تعزيز التنسيق بين الركائز بشأن الحوكمة والقدرة على الصمود والأمن في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

ثانياً، تتطلب التحديات التي تواجه القوة المشتركة، بما في ذلك المسائل التقنية والتشغيلية، فضلاً عن عدم كفاية البنى التحتية على طول طرق الإمداد، مزيداً من الاهتمام. ونشجع الدول الأعضاء في المنطقة على تعزيز تعاونها والوفاء بالتزامها بتيسير إصدار خطابات الإعفاء الضريبي في الوقت المناسب، فضلاً عن تكثيف الاستثمار في البنى التحتية لمعالجة الثغرات في سعة التخزين التي تواجه القوة.

ثالثاً، إن استمرار البعثة في تقديم الدعم إلى الكتائب الست التابعة للقوة المشتركة خارج مالي، وفقاً للآلية الثلاثية، أمر جدير بالثناء. بيد

في الختام، تعتقد مجموعة الدول الأفريقية الثلاث في مجلس الأمن أن اتباع نهج متعدد الأبعاد، بما في ذلك الدعم المستدام للقوة المشتركة، أمر لا غنى عنه في معالجة الأزمة في منطقة الساحل. وبينما ترحب مجموعة الدول الأفريقية بالدعم الثنائي المقدم من البلدان الصديقة والشركاء المانحين للقوة، فإنها تعتقد أن توفر إرادة سياسية أقوى لدى المجلس لمعالجة مسألة توفير تمويل يمكن التنبؤ به للقوة أمر بالغ الأهمية بنفس القدر إذا أردنا لها مواصلة التصدي للتحديات الأمنية في منطقة الساحل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠

في صنع القرار الحاسم والعمليات السياسية. ولذلك، فإن مبادرات لجنة بناء السلام التي تستهدف الشباب والنساء والأعمال الحرة في مجال الزراعة وتدخلات السلام والتنمية المتصلة بالمناخ أساسية. ومشاركة المجتمعات المحلية في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة أمر بالغ الأهمية، لأنها تعاني يوميا من اعتداءات الجماعات المسلحة وهزات تغير المناخ وآلام الفقر.

أخيرا، ثمة حاجة إلى زيادة المساعدة الإنسانية، بالنظر إلى تزايد مستوى النزوح الناجم عن الحالة الأمنية المتردية. إن وجود أكثر من ٣٤,٦ مليون من سكان منطقة الساحل بحاجة إلى المساعدة في عام ٢٠٢٢، وهو ما يزيد بنحو ٦ ملايين عن العدد في عام ٢٠٢١، يؤكد الحاجة الملحة إلى أن يستجيب الشركاء المانحون لنداء الأمين العام لزيادة الدعم التمويلي من أجل تحقيق خطة الاستجابة الإنسانية المطلوبة للمنطقة وتكلفتها ٣,٨ بليون دولار.